تكملة في تصريف الأفعال

حررها

محمد محيي الدين عبد الحميد

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رَبِّ العالمين، وصَلاَتُه وَسَلاَمُه على ختام المرسلين وإمام المُتَّقِينَ، وعلى آله وصحبه والتابعين، ولا عُدوان إلا على الظالمين.

أما بعد: فهذه خلاصة مُوجَزَة فيما أغفله صاحب «الخلاصة» الألفية، أو أجمَلَ القولَ فيه إجمالاً من تصريف الأفعال، عَمِلتُهَا لقارئي شرح بهاء الدين ابن عقيل، حين حَقّقتُ مباحثه، وشرحتُ شواهده، وتركتُ تفصيلَ القَولِ والإسهابَ فيه لكتابي «دروس التصريف» الذي صنفته لطلاب كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر؛ فقد أودعته أكثر ما تفرق في كتب الفن بأسلوبٍ بديعٍ، ونظامٍ أنيقٍ، وتحقيق بارع، ومن الله أستَمِدُّ المَعُونَةَ، وهو حسبي وبه أعتصم.

   



الباب الأول

في المجرَّد والمزيد فيه من الأفعال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول

في أوزانهما

ينقسم الفعل إلى: مجرد، ومزيد فيه؛ فالمجرد إما ثلاثي، وإما رباعي، وكل منهما ينتهي بالزيادة إلى ستة أحرف؛ فتكون **أنواع المزيد فيه خمسةً**:

(١) **فلماضي المجرد الثلاثي ثلاثة أبنية**:

الأول: فَعَلَ - بفتح العين - ويكون لازمًا، نحو: جَلَسَ وَقَعَد، ومُتعَدياً، نحو: ضَرَبَ ونَصَرَ وفَتَحَ.

الثاني: فَعِلَ - بكسر العين - ويكون لازمًا، نحو: فَرِحَ وَجَذِل، ومتعديًا، نحو: عَلِمَ وَفَهِمَ.

والثالث: فَعُلَ - بضم العين - ولا يكون إلا لازمًا، نحو ظَرُفَ وكَرُمَ[١].

(٢) **ولماضي المجرد الرباعي بناء واحد**، وهو فَعْلَلَ - بفتح ما عدا العين منه - ويكون لازمًا، نحو: حَشْرَجَ ودَرْبَخَ[٢]، ومتعدياً، نحو: بَعْثَرَ ودَحْرَجَ.

(٣) **ولمزيد الثلاثي بحرف واحد ثلاثةُ أبنية**: **الأول**: فَعَّل - بتضعيف عَيْنِه - نحو: قَطَّع وقَدَّم، **والثاني**: فَاعَلَ - بزيادة ألف بين الفاء والعين - نحو: قاتَلَ وخَاصَمَ، **والثالث**: أَفْعَلَ - بزيادة همزةٍ قبل الفاء - نحو: أحسَنَ وأكرَمَ.

---

(١) وفاء الثلاثي مفتوحة دائمًا كما رأيت؛ لقصدهم الخفة في الفعل، والفتحة أخف الحركات، ولامه لا يعتد بها؛ لأنها متحركة أو ساكنة على ما يقتضيه البناء.

(٢) حشرج: غرغر عند الموت وتردد نَفَسه، ودربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره.

(٤) **ولمزيد الثلاثي بحرفين خمسةُ أبنية: الأول**: انْفَعَلَ ـ بزيادة همزة وَصلٍ ونون قبل الفاء ـ نحو: انْكَسَرَ وانْشَعَبَ، **والثاني**: افْتَعَلَ ـ بزيادة همزة وصل قبل الفاء وتاء بين الفاء والعين ـ نحو: اجتَمَع واتَّصل، **والثالث**: افْعَلَّ ـ بزيادة همزةِ وصلٍ قبل الفاء، وتضعيف اللام ـ نحو: احْمَرَّ واصْفَرَّ، **والرابع**: تَفَعَّلَ ـ بزيادة تاء قبل الفاء، وتضعيف العَيْنِ ـ نحو: تَقَدَّم وتَصَدَّع، **والخامس**: تَفَاعَلَ ـ بزيادة تاءٍ قبل فائه، وألفٍ بَينَ الفاء والعَينِ ـ نحو: تَقَاتَلَ وتَخَاصَمَ.

(٥) **ولمزيد الثلاثي بثلاثة أحْرُف أربعةُ أبنية: الأول**: استَفعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل والسين والتاء قبل الفاء ـ نحو: استَغفَرَ واستَقَام، **والثاني**: افْعَوْعَلَ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف العَيْنِ، وزيادة واو بين العينين ـ نحو: اغْدَوْدَن واعْشَوْشَبَ، **والثالث**: افْعَوَّل ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وواوٍ مُشَدَّدة بين العين واللام ـ نحو: اجْلَوَّذَ واعْلَوَّط[1]، **والرابع**: افْعَالَّ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وألف بعد العين، وتضعيف اللام ـ نحو: احْمَارَّ واعْوَارَّ.

(٦) **ولمزيد الرباعي بواحد بناءٌ واحدٌ**، وهو تَفَعْلَلَ ـ بزيادة التاء قبل فائه ـ نحو: تَدَحْرَجَ وتَبَعْثَرَ.

(٧) **ولمزيد الرباعي بحرفين بناءَان: أولهما**: افْعَنْلَلَ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، والنون بين العين ولامه الأولى ـ نحو: احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ، **وثانيهما**: افْعَلَلَّ ـ بزيادة همزة الوصل قبل الفاء، وتضعيف لامه الثانية ـ نحو: اسبَطَرَّ واقشَعَرَّ واطمَأنَّ.

(٨) **ويُلحَقُ بالرباعي المجرد (وهو بناء «دَحْرَجَ») ثمانيةُ أبنية**: أصلُهَا من الثلاثي فزيد فيه حرف لغرض الإلحاق، **الأول**: فَعْلَلَ، نحو: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ، **والثاني**: فَوْعَل، نحو: رَوْدَنَ وهَوْجَل، **والثالث**: فَعْوَلَ، نحو: جهوَرَ ودَهْوَرَ، **والرابع**: فَيْعَلَ، نحو: بَيْطَر وَسيْطَرَ، **والخامس**: فَعْيَل، نحو: شَرْيَفَ ورهيَأ، **والسادس**: فَنْعَلَ، نحو: سَنْبَلَ وَشَنْتَرَ، **والسابع**: فَعْنَلَ، نحو: قَلْنَسَ، **والثامن**: فَعْلَى، نحو: سَلْقَى.

---

(١) اجلوذ: أسرع في السير، واعلوط البعير: ركبه بغير خطام.

(٩) **ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرف واحد (وهو بناء «تَفَعْلَلَ») سبعة أبنية**: أصلُهَا من الثلاثي فزيد فيه حَرف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء، **الأول**: تَفعْلَلَ، نحو: تَجَلْبَبَ وتَشَمْلَلَ، **والثاني**: تَمَفْعَلَ، نحو: تَمَنْدَلَ، **والثالث**: تَفَوعَلَ، نحو: تَكَوثَرَ وتَجَوْرَبَ، **والرابع**: تَفَعْوَلَ، نحو: تَسَرْوَلَ وتَرَهْوَكَ، **والخامس**: تَفَيْعَلَ، نحو: تَسَيطَرَ وتَشَيطَنَ، **والسادس**: تَفَعْيَلَ، نحو: تَرَهيَأ، **والسابع**: تَفَعْلَى، نحو: تَقَلْسَى وتَجَعْبَى.

(١٠) **ويلحق بالرباعي المزيد فيه بحرفين ثلاثةُ أبنية**، وأصلُهَا من الثلاثي، فزيد فيه حرف الإلحاق، ثم زيد فيه حرفان، **الأول**: افْعَنْلَلَ، نحو: اقْعَنْسَسَ واقْعَنْدَرَ، والثاني: افْعَنْلَى، نحو: احْرَنْبَى واسْلَنْقَى، والثالث: افْتَعْلَى، نحو: اسْتَلْقَى واجْتَعْبَى.

والإلحاق: أن تزيد على أصول الكلمة حرفًا، لا لغرض معنوي، بل لتُوازِنَ بها كلمة أخرى كي تُجرى الكلمة المُلحَقَةُ في تصريفها على ما تُجرى عليه الكلمة المُلْحَقُ بها. وضابِطُ الإلحاق في الأفعال اتحاد المصادر.

فللماضي من الأفعال ـ مجردها، ومزيدها، ومُلحَقِهَا ـ سبعة وثلاثون بناءً.

   

الفصل الثاني

في معاني هذه الأبنية

(١) **لا يجيء بناء فَعُلَ ـ بضم العين ـ إلا للدلالة على غريزة أو طبيعة أو ما أشبه ذلك،** نحو: جَدُرَ فُلَانٌ بالأمر، وخَطُرَ قَدْرُهُ، وإذا أريد التعجُّبُ من فِعلٍ أو المدحُ به حُوِّل إلى هذه الزنة، نحو: قَضُوَ الرجل وَعَلُمَ، بمعنى: ما أقضاه وما أعلَمه.

(٢) **ويجيء بناء فَعِلَ ـ بكسر العين ـ للدلالة على النعوت الملازمة،** نحو: ذَرِبَ لِسَانُهُ وَبَلِجَ جَبِينُه، **أو للدلالة على عَرَضٍ،** نحو: جَرِبَ وَعَرِجَ وَعَمِصَ ومَرِضَ، **أو للدلالة على كبر عُضو،** وذلك إذا أُخِذَ من ألفاظ أعضاء الجسم الموضوعة على ثلاثة أحرُفٍ، نحو: رَقِبَ وَكَبِدَ وَطَحِلَ وَجَبِهَ، وَعَجِزَتِ المرأةُ. ويأتي لغير ذلك، نحو: ظَمِئَ، ورَهِبَ.

(٣) **ويجيء بناء فَعَلَ ـ بفتح العين ـ للدلالة على الجمع** نحو: جَمَعَ وَحَشَرَ وحَشَدَ، أو على التفريق، نحو: بَذَرَ وقَسَمَ، **أو على الإعطاء،** نحو: مَنَحَ وَنَحَلَ، **أو على المنع،** نحو: حَبَسَ وَمَنَعَ، **أو على الامتناع،** نحو: أبَى وَشَرَدَ وجَمَحَ، **أو على الغَلَبَة،** نحو: قَهَرَ وَمَلَكَ، **أو على التحويل،** نحو: نَقَلَ وصَرَفَ، **أو على التحول،** نحو: رَحَلَ وذَهَبَ، **أو على الاستقرار،** نحو: ثَوَى وَسَكَنَ، **أو على السير،** نحو: ذَمَلَ وَمَشَى، **أو على السَّترِ،** نحو: حَجَبَ وَخَبَأَ، **أو على غير ذلك** مما يَصعُبُ حَصْرُهُ من المعاني.

(٤) **ويجيء بناء فَعْلَلَ للدلالة على الاتخاذ،** نحو: قَمْطَرْتُ الكتاب وَقَرْمَضْتُ؛ أي: اتخذت قِمَطرًا وقُرْمُوضًا[١]، **أو للدلالة على المشابهة،** نحو: حَنْظَلَ خُلُقُ محمد وعَلقَمَ؛ أي: أشبه الحَنظَل والعَلْقَم، **أو للدلالة على جَعْلِ شيء في شيء،** نحو: عَنْدَمَ ثَوْبَهُ، ونَرْجَسَ الدواءَ، أي: جعل فيه العَنْدَم والنَّرجِسَ، **أو للدلالة على الإصابة،** نحو: عَرقَبَهُ وغَلْصَمَهُ، أي: أصاب عُرْقُوبَهُ وغَلْصَمَتَهُ، **أو لاختصار المركَّبِ للدلالة على حكايته،** نحو: بَسْمَلَ وسَبْحَلَ وحَمْدَلَ وطَلْبَقَ[٢]، أو لغير ذلك.

---

(١) القرموض ـ بزنة عصفور ـ حفرة صغيرة يسكن فيها من البرد.

(٢) سبحل: أي قال: «سبحان الله» وحمدل: أي قال: «الحمد لله» وطلبق: أي قال: «أطال الله بقاءك» ومن أمثلته: «جعفد» أي قال: «جُعلت فداك» و«مشأل»: أي قال: «ما شاء الله».

(٥) **ويجيء بناء أفْعَلَ للتعدية**، نحو: أجلَسَ وأخرَجَ وأقَامَ، **أو للدلالة على أن الفاعل قد صار صَاحِبَ ما اشْتُقَّ منه الفعل**، نحو: ألْبَنَتِ الشاةُ، وأثْمَرَ البُستَانُ، **أو للدلالة على المصادفة**، نحو: أبْجَلْتُهُ وأعظَمْتُهُ، **أو للدلالة على السَّلْبِ**، نحو: أشْكَيْتُهُ وأقْذَيْتُهُ، أي: أزَلْتُ شَكْواهُ وقَذَى عينه، **أو للدلالة على الدخول في زمان أو مكان**، نحو: أصحَرَ وأعْرَقَ وأتهَمَ وأنجَدَ وأصبح وأمسَى وأضْحَى، **أو للدلالة على الحينونة**، وهي قُربُ الفاعل من الدخول في أصل الفعل، نحو: أحصَدَ الزَّرْعُ، وأصْرَمَ النَّخْل، أي: قَرُب حَصَاده وصِرامه، أو لغير ذلك.

(٦) **ويجيء بناء فَعَّل للدلالة على التكثير**، نحو: جَوَّلتُ وطَوَّفتُ، **أو للتعدية**، نحو: خَرَّجْتُهُ وفَرَّحْتُهُ، **أو للدلالة على نسبة المفعول إلى أصل الفعل**، نحو: كَذَّبتُهُ وفَسَّقْتُهُ، **أو للدلالة على السَّلْبِ**، نحو: قَرَّدتُ البعيرَ، وقَشَّرتُ الفاكهةَ، أي: أزلْتُ قُرَادَهُ وقشرها، **أو للدلالة على التوجه نحوَ ما أُخذَ الفعلُ منه**، نحو: شَرَّقَ وغَرَّبَ وصَعَّدَ، **أو لاختصار حكاية المُركَّبِ**، نحو: كَبَّرَ وهَلَّلَ وحَمَّدَ وسَبَّحَ، **أو للدلالة على أن الفاعل يُشبِهُ ما أُخِذَ منه الفعلُ**، نحو: قَوَّسَ ظَهرُ عليٍّ، أي: انحَنَى حتى أشبَه القوس، أو للدلالة على غير ذلك من المعاني.

(٧) **ويجيء بناء فَاعَلَ للدلالة على المفَاعَلَة**، نحو: جَاذَبْتُ عليًّا ثَوبَهُ، **أو للدلالة على التكثير**، نحو: ضَاعَفْتُ أجرَ المجتهد، وكَاثَرْتُ إحساني عليه، **أو للدلالة على الموالاة**، نحو: تَابَعْتُ القراءة، ووَالَيْتُ الصَّوْمَ، أو لغير ذلك من المعاني.

(٨) **ويجيء بناء انْفَعَلَ للدلالة على المُطَاوعَة**، وأكثَرُ ما تكُون مطاوعة هذا البناء للثلاثي المتعدِّي لواحد، نحو: كَسَرتُه فانكَسَر، وقُدْتُه فانقَادَ، وقد يأتي لمطاوعة صيغة أفْعَلَ، نحو: أغْلَقْتُ البابَ فانْغَلَقَ، وأزْعَجْتُ عليًّا فانْزَعَج.

(٩) **ويجيء بناء افتعَلَ للدلالة على المُطَاوَعَة**، ويطاوع الثلاثي، نحو: جَمَعْتُهُ فاجتَمَع، وغَمَمْتُه فاغتَمَّ، ويطاوع بناء أفْعَلَ، نحو: أنصَفْتُهُ فانْتَصَفَ، ويطاوع بناءَ فَعَّلَ، نحو: عَدَّلْتُ الرمحَ فاعتَدَلَ، **ويأتي للدلالة على الاتخاذ**، نحو: اشتَوَى واختَتَمَ[1]، **أو للدلالة على التشارك**، نحو: اجتَوَرَا واشتَوَرَا، **أو للدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة**، نحو: اكتَسَبَ واكتَتَبَ، **أو للدلالة على الاختيار**، نحو: انتَقَى واصطَفَى واختَارَ، أو لغير ذلك من المعاني.

---

(١) اشتوى: اتخذ شواء، واختتم: أي اتخذ خاتمًا.

(١٠) ويجيء بناءُ افعَلَّ من الأفعال الدالة على لون أو عَيبٍ لقصد الدلالة على المبالغة فيها وإظهار قوتها، نحو: احمَرَّ واصفَرَّ واعوَرَّ واحْوَلَّ.

(١١) ويجيء بناءُ تَفَعَّلَ للدلالة على المُطَاوَعَة، وهو يطاوع فَعَّلَ، نحو: هَذَّبْتُه فتهذَّبَ، وعَلَّمْتُهُ فتَعلَّم، **أو للدلالة على التكلف**[1]، نحو: تَكَرَّم وتَشَجَّع، **أو للدلالة على الطلب**، نحو: تَعَظَّم وتَيَقَّنَ، أي: طلب أن يكون عظيمًا وذا يقين، أو لغير ذلك من المعاني.

(١٢) ويجيء بناء تَفَاعَلَ للدلالة على المشَاركة، نحو: تَخَاصَمَا وتَعَارَكَا، **أو للدلالة على التكلف**، نحو: تَجَاهَلَ وتَكَاسَلَ وتَغَابَى، **أو للدلالة على المطاوعة**، وهو يطاوع فَاعَلَ، نحو: بَاعَدْتُهُ فتباعد، وتَابَعتُهُ فتتابع.

(١٣) ويجيء بناء استَفعَلَ للدلالة على الطَّلَبِ، نحو: استغفرتُ الله واستَوهَبْتُهُ، **أو للدلالة على التحوُّل من حالٍ إلى حالٍ**، نحو: استَنْوَق الجملُ، واستَنْسَرَ البُغَاثُ، واسْتَتْيَسَت الشاة، واسْتَحْجَر الطِّينُ، **أو للدلالة على المصَادفة**، نحو: استَكرَمْتُهُ واسْتَسْمَنْتُهُ، **أو لاختصار حكاية المركَّب**، نحو: استَرْجَعَ، إذا قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أو لغير ذلك من المعاني.

(١٤) ويجيء بناء تَفَعْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُ الكُرَةَ فَتَدَحْرَجَتْ، وبَعْثَرْتُ الحَبَّ فتبَعْثَر.

(١٥) ويجيء بناء افعَنْلَلَ لمطاوعة بناء فَعْلَلَ أيضًا، نحو: حَرْجَمْتُ الإبل فَاحرَنْجَمَتْ.

(١٦) ويجيء بناءُ افْعَلَلَّ للدلالة على المبالغة، نحو: اشْمَعَلَّ في مَشيِهِ، واشمَأَزَّ، وَاطمَأَنَّ، واقشَعَرَّ.

---

(١) الفرق بين التكلف بصيغة تفعَّل والتكلف بصيغة تفاعل أن الأول يستعمل فيما يحب الفاعل أن يصير إليه، والثاني يستعمل فيما لا يحب الفاعل أن يصير إليه، وتأمل في لفظ «تكرم» تجد الفاعل الذي يتكلف الكرم يحب أن يكون كريمًا، ثم تأمل في لفظ «تغابى» أو «تجاهل» أو «تكاسل» تجده لا يحب أن يكون غبيًّا أو جاهلاً أو كسولاً، وإنما هو يتصنع ذلك ويتظاهر به، ومن هنا تعلم أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المحمودة على مثال تفاعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تكارم، ولا تشاجع، كما أنه لا يجوز لك أن تبني من الصفات المذمومة على مثال تفعل لمعنى التكلف؛ فلا تقول: تجهَّل ولا تكسَّل.

الفصل الثالث

في وجوه مضارع الفعل الثلاثي

قد عَرَفْتَ أن الماضي الثلاثي يجيء على ثلاثة أوجُهٍ؛ لأن عَينَه إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة، واعلم أن الماضي المفتوح العين يأتي مضارعُه مكسورَ العين، أو مضمومَهَا، أو مفتوحَهَا، وأن الماضيَ المكسور العين يأتي مضارعُه مفتوحَ العين، أو مكسورَهَا، ولا يأتي مضمومَهَا، وأن الماضي المضموم العين لا يأتي مضارعه إلا مضموم العين أيضًا؛ فهذه ستة أوجُهٍ وردت مُستَعْمَلَةً بكثرة في مضارع الفعل الثلاثي، وبعضُها أكثرُ استعمالاً من بعضٍ.

(١) الوجه الأول: فَعَلَ يَفْعِلُ - بفتح عين الماضي، وكسر عين المضارع - ويجيء متعديًا، نحو: ضَرَبَهُ يَضرِبُهُ، ورماه يرميه، وباعه يَبيعه، ولازمًا، نحو: جلس يجلس؛ وهو مَقِيسٌ مُطرد في وَاوِيِّ الفاء[١]، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَصَفَ يَصِفُ، وَوَجَبَ يَجِبُ، وفي يائيِّ العين، نحو: جاء يجيء، وفَاءَ يَفِيء[٢]، وباع يبيع، وَمَانَ يَمِينُ[٣]، وفي يائيِّ اللام[٤]، نحو: أوَى يَأوِي، وبَرَى يَبْرِي، وَثَوَى يَثْوِي، وَجَرَى يَجْرِي، وفي المضَعَّف اللازم، نحو: تَبَّتْ يَدُهُ تَتِبُ، وَرَثَّ الحبلُ يَرِثُّ، وَصَحَّ الأمرُ يَصِحُّ؛ وهو مَسموعٌ في غير هذه الأنواع.

(٢) الوجه الثاني: فَعَلَ يَفْعُلُ - بفتح عين الماضي، وضم عين المضارع - ويجيء متعديًا، نحو: نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ، وكَتَبه يَكْتُبُهُ، وأمَرَهُ يَأمُرُهُ، ويجيء لازمًا، نحو: قَعَدَ يَقعُدُ، وَخَرَجَ يَخْرُجُ؛ وهو مَقِيسٌ مُطرد في واوي العين، نحو: بَاءَ يَبُوء، وجاب يَجُوب، وناء يَنُوء، وآب يَؤُوب، وفي واويِّ اللام، نحو: أسَا يَأسُو، وَتَلَا يَتْلُو، وَجَفَا يَجْفُو، وَصَفَا يَصفُو، وفي المضعف المتعدِّي، نحو: صَبَّ الماء يَصُبُّهُ، وَعَبَّه يَعُبُّه، وَحَثَّهُ يَحُثُّهُ، ومَجَّ

---

(١) بشرط ألا تكون لامه حرف حلق، فإن كانت لامه حرف حلق كان من باب فتح، نحو: وجأ يجأ.

(٢) فاء إلى الأمر: رجع.

(٣) مان يمين: كذب.

(٤) بشرط أن تكون عينه غير حرف من أحرف الحلق، فإن وقعت عينه حرفًا من أحرف الحلق كان من باب فتح، نحو: رعى يرعى، وسعى يسعى، ونأى ينأى، ونهى ينهى، وبأى يبأى.

الشرابَ يَمُجُّه، وفي كل فعل قُصِدَ به الدلالة على أن اثنين تَفاخَرَا في أمرٍ فغلب أحدُهما الآخَرَ فيه، سواء أكان قد سُمِعَ على غير هذا الوجه أم لم يُسمع، إلا أن يكون ذلك الفعلُ من أحد الأنواع الأربعة التي يجب فيها كَسرُ عينِ المضارعِ، وقد ذكرناها في الوجه السابق، فتقول: تضاربنا فضَرَبْتُهُ فأنا أَضْرُبُهُ، وتَناصَرْنا فنَصَرْتُه فأنا أَنْصُرُهُ.

(٣) **الوجه الثالث**: فَعَلَ يَفْعَل - بفتح عين الماضي والمضارع جميعًا - ولم يجئ هذا الوجه إلا حيث تكون عينُ الفعلِ أو لامُه حرفًا من أحرُفِ الحلق الستة التي هي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، وبَدَأَ يَبدَأ، وبَهَتَهُ يَبْهَتُه، وليس معنى ذلك أنه كلما كانت العينُ أو اللامُ حرفًا من هذه الأحرف كان الفعل على هذا الوجه.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: نَأَى يَنأَى، ومتعديًا، نحو: فَتَحَ يَفْتَحُ، ونَهَى يَنْهَى.

(٤) **الوجه الرابع**: فَعِلَ يَفعَلُ - بكسر عين الماضي، وفتح عين المضارع - وهذا هو الأصل من الوجهين اللذين يجيء عليهما مضارعُ الفعلِ الماضي المكسور العين؛ لأنه أخف، وأدَلُّ على التصرف، وأكثر مادة، وكل فعلٍ ماضٍ سمعتَه مكسورَ العينِ فاعلم أن مضارعَه مفتوحُ العينِ، إلا خمسة عشر فعلاً من الواويِّ الفاء، فإنها وردت مكسورة العين في الماضي والمضارع، وسنذكرها في الوجه الخامس.

ويجيء الفعل على هذا الوجه لازمًا، نحو: ظَفِرَ بِحَقِّهِ يَظفَرُ، وَمُتَعَدِّيًا، نحو: عَلِمَ الأمرَ يَعْلَمُهُ، وفَهِمَ المسألَةَ يَفهَمُهَا.

(٥) **الوجه الخامس**: فَعِلَ يَفعِلُ - بكسر عين الماضي والمضارع جميعًا - وهو شاذ أو نادر، ولم ينفرد إلا في خمسة عشر فعلاً من المعتل، وهي: وَرِثَ، وَوَلِيَ، وَوَرِعَ، وومِقَ، ووَفِقَ، ووَثِقَ، وورِيَ المُخُّ، ووَجِدَ بِهِ، وَوَعِقَ عَلَيْهِ، وَورِكَ، وَوَكِمَ، وَوَقِهَ، وَوَهِمَ، وَوَعِمَ.

(٦) **الوجه السادس**: فَعُل يَفْعُل - بضم عين الماضي والمضارع جميعًا - وقد عرفت أنه لا يأتي إلا لازمًا؛ ولا يكون إلا دالًّا على وَصفٍ خلقي، أي: ذي مُكْث.

ولك أن تَنْقُلَ إلى هذا البناء كلَّ فعلٍ أرَدْتَ الدلالةَ على أنه صار كالغريزة، أو أردت التعجب منه، أو التمدح به، ومن أمثلة هذا الوجه: حَسُنَ يَحْسُنُ، وكَرُمَ يَكْرُمُ، ورَفُهَ يَرْفُهُ.

الباب الثاني

في الصحيح والمعتل، وأقسامهما، وأحكام كل قسم

ينقسم الفعلُ إلى صحيح ومعتل.

فالصحيحُ: ما خلَتْ حروفه الأصولُ من أحرُفِ العلة الثلاثة، وهي: الألف، والواو، والياء.

والمعتلُّ: ما كان في أصوله حرفٌ منها أو أكثر.

والصحيح ثلاثة أقسام: سَالِم، وَمَهْمُوز، وَمُضَعَّف.

فالسالم: ما ليس في أصوله همز، ولا حرفان من جنس واحد، بعد خُلوِّهِ من أحرُفِ العلة، نحو: ضَرَبَ، وَنَصَرَ، وَفَتَحَ، وَفَهِمَ، وَحَسِبَ، وَكرُمَ.

والمَهْمُوز: ما كان أحدُ أصولهِ همزًا، نحو: أخذ، وأكل، وسأل، وَدَأب، وَقَرَأ، وَبَدَأ.

وَالمُضَعَّف نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي.

فأمَّا مضعف الثلاثي: فهو ما كانت عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ، نحو: عَضَّ، وَشَذَّ، وَمَدَّ.

وأما مضعف الرباعي: فهو ما كانت فاؤه ولامُهُ الأولى من جِنسٍ وعينُه ولامُهُ الثانيةُ من جنسٍ آخَرَ، نحو: زَلزَلَ، ووَسْوَسَ، وَشَأْشَأَ.

والمعتل خمسة أقسام: مِثَالٌ، وأجْوَفُ، وناقص، ولفيف مَفْرُوق، ولفيف مَقْرون.

فالمثال: ما كانت فاؤه حرفَ علةٍ، نحو: وَعَدَ، وَوَرِثَ، وَيَنَعَ، وَيَسَرَ.

والأجْوَفُ: ما كانت عينُهُ حرفَ علةٍ، نحو: قال، وباع، وهاب، وخاف.

والناقص: ما كانت لامه حرفَ علةٍ، نحو: رَضِيَ، وَسَرُوَ، وَنَهَى.

واللفيف المفروق: ما كانت فاؤه ولامه حَرفَيْ علةٍ، نحو: وَفَى، ووَعَى، ووَقَى.

واللفيف المقرون: ما كانت عينه ولامه حَرْفَي علةٍ، نحو: طَوَى، وَهَوَى، وَحَيِيَ.

والكلام على أنواع الصحيح والمعتل تفصيلاً يقع في ثمانية فصول:

الفصل الأول

في السالم وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ ما سَلِمَتْ حُرُوفُه الأصليةُ من الهمز، والتضعيف، وحروف العلة.

وقولنا: «**حروفه الأصلية**» للإشارة إلى أنه لا يَضُرُّ اشتمالُه على حرف زائد: من همزة، أو حرف علة، أو غير ذلك، وعلى هذا فنحو «أَكْرَمَ، وأَسْلَمَ، وأَنْعَمَ» يُسمَّى سَالِمًا، وإن كانت فيه الهمزة؛ لأنها لا تقابل فاءَه أو عينَه أو لامَه، وإنما هي حرف زائد، وكذا نحو: «قاتَلَ، ونَاصَرَ، وشَارَكَ»، ونحو: «بَيْطَرَ، وَشَرْيَفَ، ورَوْدَنَ، وهَوْجَلَ» يُسَمَّى سالِمًا وإن اشتمل على الألف أو الواو أو الياء؛ لأنهن لَسْنَ في مُقَابَلَةِ واحد من أصول الكلمة، وإنما هن أحرُفٌ زائدة، وكذا نحو: «اعْلَوَّط واهْبَيَّخ» يسمى سالِمًا وإن كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لأن أحدهما ليس في مُقَابِلِ أصل، وإنما هما زائدان.

وَحُكْمُ السالم بجميع فروعه: أنه لا يُحذف منه شيء عند اتصال الضمائر أو نحوها[١] به، ولا عند اشتقاق غير الماضي، لكن يجب أن تَلْحَق به تاءُ التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا[٢]، ويجب تسكين آخره إذا اتصل به ضمير رفع متحرك[٣]، أما إذا اتصل به ضمير رفع ساكن: فإن كان ألفًا فُتح آخِرُ الفعلِ إن لم يكن مفتوحًا، نحو: «يَضرِبَانِ، ويَنْصُرَانِ، واضْرِبَا، وانْصُرَا»، وإن كان آخر الفعل مفتوحًا بقي ذلك الفتح، نحو: «ضَرَبَا، ونَصَرَا»[٤]،

---

(١) كتاء التأنيث.

(٢) في مواضع تذكر في باب الفاعل من علم الإعراب (النحو).

(٣) لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، وهم يكرهون أن يتوالى أربع متحركات في الكلمة الواحدة أو ما يشابهها؛ ولهذا لو كان الضمير ضمير نصب لم يسكن آخر الفعل للاتصال به، نحو: «ضربني، وضربك، وضربه» إذ ليس المفعول مع الفعل كالكلمة الواحدة.

(٤) ومن العلماء من يذهب إلى أن الفتحة التي كانت في «ضرب، ونصر» قد زالت وخلفتها فتحة أخرى لمناسبة ألف الاثنين في «ضربا، ونصرا» وعلى المذهب الذي ذكرناه في الأصل يقال في «ضربا»: مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وعلى المذهب الآخر يقال في «ضربا»: مبني على فتح مقدر على آخره منع من =

وإن كان الضميرُ واوًا ضُمَّ له آخِرُ الفعل، نحو: «ضَرَبُوا، ونَصَرُوا، ويَضْرِبُونَ، ويَنْصُرُونَ، واضرِبُوا، وانْصُرُوا»، وإن كان الضمير ياء كُسر له آخرُ الفعل[١]، نحو: «تَضرِبِينَ، وتَنْصُرِينَ، واضْرِبِي، وانْصُرِي»، وإنما يُفتح آخِرُه أو يُضم أو يُكسر لمناسبة أحرف الضمائر.

ويجب أن تقارن صيغ جميع أنواع الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر بصيغ هذا النوع؛ فكل تغيير يكون في أحد الأنواع فلا بُدَّ أن يكون له سَبَبٌ اقتضاهُ، وسنذكر مع كل نوع ما يحدث فيه من التَّغَيُّرَات وأسبابها، إن شاء الله.

الفصل الثاني

في المضَعَّفِ وأحكامه

هو ـ كما علمت ـ نوعان: **مُضَعَّف الرباعِيِّ، ومُضَعَّف الثلاثيِّ.**

فأما مضعف الرباعِيِّ، فهو الذي تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينُه ولامُه الثانية من جنس آخَرَ[٢]، نحو: «زَلْزَلَ، ودَمْدَمَ، وعَسْعَسَ»، ويسمى مُطَابِقًا أيضًا.

ولعدم تجاوز الحرفين المتجانسين فيه كان مثلَ السالم في جميع أحكامه؛ فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه بعد أن فَصَّلْنَا لك أحكام السالِمِ في الفصل السابق.

وأما مضعفُ الثلاثي ـ ويقال له: «الأَصَمُّ» أيضًا ـ فهو: ما كانت عَيْنُهُ ولَامُهُ من جنس وَاحِدٍ.

= ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ لأن الفتحة في «ضربا» على الأول فتحة البناء، وعلى الثاني هي فتحة اجتُلبت لمناسبة الألف، فأما فتحة البناء فليست موجودة في اللفظ، فافهم ذلك.

(١) إذا تأملت في أنهم كسروا آخر الفعل عند اتصاله بياء المؤنثة المخاطبة لكونها فاعلاً نحو: «اضربي» وراعيت أنهم التزموا أن يجيئوا بنون الوقاية قبل ياء المتكلم ـ نحو: «ضربني ونصرني» تحرزًا عن كسر آخر الفعل؛ لكون ياء المتكلم مفعولاً ـ علمت تمام العلم أنهم يعتبرون الفعل والفاعل اعتبار الكلمة الواحدة؛ فالكسرة التي قبل ياء المخاطبة كأنها وقعت حشوًا، ككسرة اللام في علم، وكسرة الراء في يضرب وفي اضرب، بخلاف ما قبل ياء المتكلم، فإنها لما كانت مفعولاً كانت منفصلة حقيقة وحكمًا، فناسب أن يفروا من كسر آخر الفعل.

(٢) يؤخذ هذا النوع من أسماء الأصوات كثيرًا بتكرير الصوت، نحو: سَأسأ، وشَأشأ، وصَرْصَر، وبَأبأ، وهَأهأ، وقَهْقَه، وبَسْبَس.

وقولنا: «**عينه ولامه**» يخرج به ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، ولكن ليس أحدهما في مقابل العين والآخر في مقابل اللام، نحو: «اجلَوَّذَ، واعلَوَّطَ» فإن هذه الواو المشددة لا تقابل العين ولا اللام، بل هي زائدة، وكذلك يخرج بهذه العبارة ما كان فيه حرفان من جنسٍ واحدٍ، وأحدُهُما في مقابل العين والثاني ليس في مقابل اللام، نحو: «قَطَّعَ وذَهَّبَ» فإن الحرف الثاني من الحرفين المتجانسين في هذين المثالين وأشباههما ليس مقابلاً للام الكلمة، وإنما هو تكرير لعينها، وكذلك ما كان أحد الحرفين المتجانسين في مقابل اللام والآخر ليس في مقابل العين، نحو: «احمَرَّ، واحْمَارَّ»[١]، ونحو: «اقشَعَرَّ، واطمَأنَّ»[١]؛ فإن أحَدَ الحرفين المتجانسين في هذه المُثُلِ ونحوها ليس في مقابلة العين، بل هو تكرير للام الكلمة.

والمثالُ الذي ينطبق عليه التعريفُ قولُكَ: «مَدَّ، وشَدَّ، وامتَدَّ، واشْتَدَّ، واسْتَمَدَّ، واسْتَمَرَّ»[٢].

ولم يجئ المضاعف من بَابَيْ «فَتَحَ يَفْتَحُ، وحَسِبَ يَحْسِبُ» ـ بفتح العين في الماضي والمضارع، أو كسرها فيهما ـ أصالة، كما لم يجئ من باب «كَرُمَ يكرُمُ» ـ بضم العين فيهما ـ إلا في ألفاظ قليلة منها: لَبُبتَ وفَكُكْتَ[٣]، أي: صرت ذَا لُبٍّ وفَكَّة، وإنما يجيءُ من ثلاثة الأبواب الباقية، نحو: شَذَّ يَشِذُّ، وشَدَّ يَشُدُّ، وظَلَّ يَظَلُّ.

• حكم ماضيه:

إذا أُسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير مستتر، أو ضمير رفع متصل ساكن ـ وذلك: ألف الاثنين، وواو الجماعة ـ أو اتصلت به تاء التأنيث؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «مَدَّ عليٌّ، وخَفَّ محمودٌ، ومَلَّ خالدٌ»، وتقول: «المحمدان مَدَّا، وخَفَّا، ومَلَّا» وتقول: «البكرون مَدُّوا، وخَفُّوا، ومَلُّوا» وتقول: «مَلَّتْ فَاطِمَةُ، وخَفَّتْ، ومَدَّتْ».

---

(١) لا يسمى هذان النوعان مضعفين اصطلاحًا، وإن جرت عليهما أحكامه من حيث الإدغام والفك، وذلك بسبب وقوع الحرفين المتماثلين متجاورين في آخر لفظ الفعل.

(٢) من هنا تعلم أنه لا اعتداد بالحروف الزائدة ما دام الحرفان المتجانسان في مقابل العين واللام.

(٣) ومن ذلك أيضًا قولهم: «عززت الناقة تعزز» ـ من باب كرم ـ إذا ضاق مجرى لبنها، وقد جاء هذا الفعل عنهم مدغمًا ومفكوكًا، والأصل هو الإدغام.

فإن اتصل به ضمير رفع متحرك ـ وذلك: تاءُ الفاعل، ونا، ونون النسوة ـ وجب فيه فَكُّ الإدغام[١]، تقول: «مَدَدْتِ، وخَفَفْتِ، ومَلِلْتِ، ومَدَدْنَا، وخَفَفْنَا، ومَلِلْنَا، ومَدَدْنَ، وخَفَفْنَ، ومَلِلْنَ».

ثم إن كان ذلك الماضي المسند للضمير المتحرك مكسور العَينِ ـ نحو: ظَلَّ ومَلَّ[٢] ـ جاز فيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول: بقاؤه على حاله الذي ذكرناه، وهذه لغة أكثر العرب.

الثاني: حَذْفُ عينه مع بقاء حركة الفاء على حالها ـ وهي الفتحة ـ فتقول: «ظَلْتُ، ومَلْتُ» وهذه لُغة بني عامر، وعليها جاء قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] وقولُه جلَّت كلمته: ﴿ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧][٣].

الثالث: حذف العين بعد نقل كسرتها إلى الفاء، تقول: «ظِلْتُ، وَمِلْتُ» وهذه لُغة بعض أهل الحجاز.

● حكم مضارعه:

إذا أُسند إلى ضمير بارز ساكن ـ وذلك ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المؤنثة المخاطبة ـ مجزومًا كان أو غير مجزومٍ، أو أُسند إلى اسم ظاهر أو ضمير مستتر ولم يكن مجزومًا؛ وجب فيه الإدغام، تقول: «المحمدان يَمُدَّان، ويَخِفَّان، ويَمَلَّانِ، ولن يَمُدَّا، ولن يَخِفَّا، ولن يَمَلَّا، ولم يَمُدَّا، ولم يَخِفَّا، ولم يَمَلَّا»، وتقول: «المحمدون يَمُدُّون، ويَخِفُّون، ويَمَلُّون، ولن يَمَلُّوا، ولم يَمُدُّوا»، وتقول: «أنتِ تَمَلِّينَ يا زينب، ولن تَمَلِّي،

---

(١) ومن العرب من يبقي الإدغام كما لو أسند إلى اسم ظاهر، وهي لغة رديئة.

(٢) أصلهما: «ظلل، وملل» بوزن «علم».

(٣) ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

فَظَلْتُ بِمرأى شَائِقٍ وبِمَسْمَعٍ ... ألَا حَبَّذَا مَرأى هُنَاكَ ومَسْمَعُ

وقوله أيضًا:

ظَلْتُ فِيهَا ذَاتَ يَومٍ وَاقِفًا ... أسألُ المَنْزِلَ هَلْ فِيهِ خَبَرْ

وقد جمع عمر أيضًا بين الإتمام والحذف في بيت واحد، وهو قوله:

ومَا مَلِلْتُ ولكِنْ زَادَ حُبُّكُمُ ... ومَا ذَكَرْتُكِ إلا ظَلْتُ كَالسَّدِرِ

ولَمْ تَملِّي» وكذلك تقول: «يَملُّ زيد، ولَنْ يَملَّ، ومحمد يَملُّ، ولَنْ يَملَّ»، قال الله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص: ٣٥]، وقال: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ [طه: ٨١]، وفي الحديث: «لَنْ يَمَلَّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا».

فإن أُسند إلى ضمير بارز متحرك ـ وذلك نون النسوة ـ وجب فَكُّ الإدغام، تقول: «النِّسَاءُ يَمْلَلْنَ، ويَشْدُدْنَ، ويَخْفِفْنَ».

وإن كان مسندًا إلى الاسم الظاهر أو الضمير المستتر، وكان مجزومًا، جاز فيه الإدغام، والفك، تقول: «لم يَشُدَّ، ولم يَملَّ، ولم يَخِفَّ» وتقول: «لم يَشْدُدْ، ولم يَمْلَل، ولم يَخْفِفْ»، والفك أكثر استعمالاً، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١]، وقال: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]، وقال: ﴿وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ . . . فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِۚ﴾ [البقر: ٢٨٢].

● حكم أمره:

إذا أُسند إلى ضميرٍ ساكنٍ وَجَبَ فيه الإدغام، نحو: «مُدَّ، ومُدُّوا، ومُدِّي»، وإذا أُسند إلى ضميرٍ متحرك ـ وهو نون النسوة ـ وجب فيه الفك، نحو: «امْدُدْنَ»، وإذا أُسند إلى الضمير المستتر جاز فيه الأمران: الإدغام، والفك، والفك أكثر استعمالاً، وهو لُغة أهل الحجاز، قال الله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَۚ﴾ [لقمان: ١٩].

وسائر العرب على الإدغام، ولكنهم اختلفوا في تحريك الآخِرِ:

فلغة أهل نجد فتحُهُ؛ قصدًا إلى التخفيف، ولأن الفتح أخو السكون المنقول عنه، وتشبيهًا له بنحو: «أينَ، وكَيفَ» مما بني على الفتح وقبله حرف ساكن؛ فهم يقولون: «غُضَّ، وظَلَّ[1]، وخِفَّ».

---

(١) من العلماء من ذكر أن الأمر من المضعف الذي من باب «علم يعلم» نحو: «ظل ومل» يلزم فيه فك الإدغام، فتقول: «اظلل، واملل» ولا يجوز الإدغام مخافة التباس صورة الأمر بصورة الماضي، ومنهم من أنكر ذلك، وقال: إن ألف الوصل إنما تُجتلب لأجل الساكن، والفاء محركة في المضارع، وقد علمنا أن الأمر مقتطع منه؛ فلم يكن هناك حاجة إلى الألف.

ولُغة بني أسد كلغة أهل نجد، إلا أن يقع بعد الفعل حرفٌ ساكنٌ، فإن وقع بعده ساكن كسروا آخر الفعل؛ فيقولون: «غُضَّ طَرْفَكَ، وغُضِّ الطرف».

ولُغةُ بني كعب الكسر مطلقًا؛ فيقولون: «غُضِّ طَرفَكَ، وغُضِّ الطَّرْف».

من العرب من يحرك الآخر بحركة الأول فيقولون: «غُضُّ، وخِفِّ، وظَلَّ[1]».

والضابط في وجوب الإدغام أو الفك أو جوازهما في الأنواع الثلاثة أن تقول:

(١) كل موضع يكون فيه مكانَ المثلين من السالم حرفان متحرِّكان، يجب فيه الإدغام، ألا ترى أن «مَدَّ» في قولك: «مَدَّ عليٌّ، والمحمدان مَدَّا» تقابل الدال الأولى صاد «نَصَرَ، ونَصَرَا» وتقابل الدال الثانية الراء، وهما متحركان؟

(٢) وكل موضع يكون فيه مكان ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لعلة الاتصال بالضمير المتحرك، يجب فيه الفَكُّ، ألا ترى أن «مدَّ» في قولك: «مَدَدْتُ، ومَدَدْنَ»، وكذلك «يَمُدُّ، ومُدَّ» في قولك: «يَمْدُدْنَ، وامْدُدْنَ» تقابل الدالُ الأولى فيهن الصادَ في «نَصَرْتُ، ونَصَرْنَ، ويَنْصُرْنَ، وانْصُرْنَ» وهي متحركة، وتقابل الدال الثانية فيهن الراء وهي ساكنة؟

(٣) وكل موضع يكون فيه ثاني المثلين من السالم حرفٌ ساكنٌ لغير العلة المذكورة، يجوز فيه الفك والإدغام، ألا ترى أن الدال الأولى في نحو: «لَمْ يَمْدُدْ، وامْدُدْ» تقابل الصاد في نحو: «لَمْ يَنْصُرْ، وانْصُرْ» وأن الدال الثانية تقابل الراء وهي ساكنة لغير الاتصال بالضمير المتحرك[1]؟

وهذا الضابط مُطَّرد في جميع ما ذكرنا.

(١) لأن السكون في «لم يمدد» ونحوه للجزم، والسكون في «امدد» ونحوه للبناء.

الفصل الثالث

في المهموز وأحكامه

وهو ـ كما يُعلم مما سبق ـ **ما كان في مُقابلة فائه أو عينه أو لامه هَمْزٌ.**

فأما مهموز الفاء[١] فيجيء على مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وأَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَجَرَ يَأْجُرُ، وأَكَلَ يَأْكُلُ، وعلى مثال ضَرَبَ يَضرِبُ، نحو: أَدَبَ يَأْدِبُ[٢]، وأَبَرَ النخل يَأْبِرُهُ[٣] وأَفَرَ يَأْفِرُ[٤] وأَسَرَ يَأْسِرُ، وعلى مثال فَتَح يَفتَحُ، نحو: أَهَبَ يَأْهَب[٥] وَأَلَه يَأْلَه[٦]، وعلى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: أَرِجَ يَأْرَجُ، وأَشِرَ يَأْشَرُ، وأَزِبَتِ الإبل تَأْزَبُ[٧] وأَشِحَ يَأْشَحُ[٨]، وعلى مثال حَسُنَ يَحسُنُ، نحو: أَسُلَ يَأْسُلُ[٩].

وأما الصحيح من مهموز العين فيجيء على مثال فَتَح يَفْتَح[١٠]، نحو: رَأَسَ يرأَسُ، وسَأَلَ يَسأَلُ، ودَأَبَ يَدأَبُ، وَرَأَبَ الصَّدعَ يَرَأبُهُ، وعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: يَئِسَ يَيْأَسُ، وسَئِمَ يَسأَمُ، وَرَئِمَ يَرْأَمُ، وَبَئِسَ يَبأَسُ، وعَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ، نحو: لَؤُم يَلْؤُم.

وأما مهموز اللام فيجيء على مثال ضرب يضرب، نحو: هَنَأَهُ الطعامُ يَهنِئُهُ[١١]، وعَلَى مثال فَتَحَ يَفتَحُ، نحو: سَبأَ يَسبأ، وخَتَأَه يَختَؤُه، وخَجَأَهُ يَخجَؤُه، وخَسَأَه يَخسَؤُه، وحَكأَ

(١) وقد يخص هذا النوع باسم «المقطوع» لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها.

(٢) أدب فهو آدب: دعا إلى طعام، وأما أدب ـ بمعنى ظرف وحسن تناوله ـ فهو أديب؛ فإنه من باب كَرُم يَكْرُم.

(٣) أبر النخل والزرع: أصلحه، وقد جاء من باب نصر أيضًا.

(٤) أفر: عدا، ووثب.

(٥) أهب: استعد.

(٦) أله: عبد، وأجار، وجاء من باب فرح، بمعنى تحير.

(٧) أزبت الإبل: لم تجتر.

(٨) أشح ـ من باب فرح ـ غضب.

(٩) يقال: رجل أسيل الخد، أي: لين الخد طويله.

(١٠) ويجيء على مثال ضرب يضرب من المعتل المثال كثيرًا، نحو: وأل يئل، ووأى يئي.

(١١) وقد جاء هذا الفعل من بابي نصر وفتح.

ويجيء على هذا المثال كثير من المعتل، نحو: جاء يجيء، وقاء يقيء، وفاء يفيء.

العُقدَة يَحكَؤُها[١]، وَرَدَأهُ يَرْدَؤُه[٢]، وعَلَى مثال عَلِمَ يَعْلَمُ، نحو: صَدِئَ يَصدَأ، وخَطِئَ يَخطَأ، وَرَزِئَ يَرْزَأ، وَجَبِئَ يَجبأ[٣]، وعَلَى مثال حَسُنَ يَحْسُنُ، نحو: بَطُؤ يَبطُؤ، وجَرُؤ يَجرُؤ، ودَنُؤ يَدْنُؤ، وعَلَى مثال نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: بَرَأ يَبْرُؤ[٤].

● حكمه:

حكم المهموز بجميع أنواعه كحكم السالم: لا يُحذف منه شيء عند الاتصال بالضمائر ونحوها، ولا عند اشتقاق صيغة غير الماضي منه؛ إلا كلمات محصورة قد كثر دَورَانُها في كلامهم، فحذفوا همزتها قَصدًا إلى التخفيف؛ وهي:

أولاً: أخَذَ وأكَلَ، حذفوا همزتَهُمَا من صيغة الأمر، ثم حذفوا همزة الوصل فقالوا: «خُذْ وَكُلْ»[٥] وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء[٦]، قال الله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم﴾ [البقرة: ٦٣]، وقال سبحانه: ﴿خُذُواْ زِينَتَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٣١] وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وقال: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ [الأعراف: ٣١].

فأما في المضارع: فلم يحذفوا الهمزة منهما، بل أبقوها على قياس نظائرهما، قال الله تعالى: ﴿وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَا﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال جل شأنه: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [النساء: ٢].

ثانيًا: أمَرَ وسَأَلَ، حذفوا هَمزَتَهُمَا من صيغة الأمر أيضًا، ثم حذفوا همزة الوصل استغناء عنها، فقالوا: «مُرْ، وسَلْ»، إلا أنهم لا يلتزمون هذا الحذف إلا عند الابتداء

---

(١) حكأ العقدة، أي: شدها، ومثله: أحكأها، واحتكأها.

(٢) ردأه به: جعله ردءًا له وقوة وعمادًا.

(٣) جبئ: ارتدع، وكره، وخرج، وتوارى، وجاء هذا الفعل على مثال فتح يفتح.

(٤) ويجيء مثال نصر من مهموز اللام في المعتل الأجوف كثيرًا، نحو: باء يبوء، وساءه يسوءُه، وناء ينوء.

(٥) أصلهما: «أأخذ، أأكل» على مثال انصر، فحذفوا فاء الكلمة منهما فصارا «أخذ، أكل» فاستغنوا عن همزة الوصل؛ لأنها كانت مجتلبة للتوصل إلى النطق بالساكن وقد زال، فحذفوها، فصارا: «خذ، وكل».

(٦) وتتميمهما على قياس نظائرهما ـ حينئذ ـ نادر، بل قيل: لا يجوز.

بالكلمة؛ فإن كانت مسبوقة بشيء كحرف العطف لم يلتزموا حذفها، بل الأكثر استعمالاً عندهم في هاتين الكلمتين حينئذٍ إعَادَةُ الهمزة ـ التي هي الفاء أو العين ـ إليهما؛ قال الله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]، وقال: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، وقال: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢].

فأما في صيغة المضارع: فإنها لا تحذف، قال الله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤]، وقال: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١]، وقال: ﴿لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا﴾ [المائدة: ١٠١].

فَوَزْنُ «مُرْ، وخُذْ، وكُلْ»: عُلْ، ووزن «سَلْ»: فَلْ.

ثالثًا: رَأى، حذفوا همزة الكلمة في صِيغَتَي المضارع والأمر بعد نَقْل حركة الهمزة إلى الفاء، فقالوا: «يَرَى، ورَهْ»(١)، قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤].

فوزن «يَرَى»: يَفَلُ، ووزن «رَهْ»: فَهْ.

رابعًا: أرَى، حذفوا همزة الكلمة ـ وهي عينها ـ في جميع صيغهِ: الماضي، والمضارع، والأمر(٢)، وسائر المشتقات؛ قال الله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْأَفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٣]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقال: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩].

فوزن «أرَى»: أفَلَ، ووزن «يُرِي»: يُفِلُ، ووَزْنُ «أَرِ»: أَفِ.

---

(١) أصل «يرى»: «يرأى»، على مثال يفتح، تحركت الياء ـ التي هي لام الكلمة ـ وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا، ثم نقلوا حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين، واللام، فحذفوا العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل «ره»: «ارأ» بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، فنقلوا حركة الهمزة، ثم حذفوها حملاً على حذفها في المضارع، ثم استغنوا عن همزة الوصل فحذفوها، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت.

(٢) أصل أرى الماضي: «أرأى» على مثال أكرم، تحركت الياء ـ التي هي اللام ـ وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، ثم نقلت حركة الهمزة ـ التي هي العين ـ إلى الفاء، ثم حذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين، وأصل يرى المضارع: «يرئي» على مثال يكرم، استُثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الفاء، ثم حذفت، وأصل «أرِ» الأمر: «أرءِ» ـ على مثال أعط ـ بعد حذف اللام لبناء الأمر عليه، ثم نقلت الهمزة التي هي عين الكلمة إلى الراء، ثم حذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع.

(تنبيه): إذا كان الفعل المهموز اللام على فَعَلَ، نحو: «قرأ، ونَشَأ، وبَدَأ» ثم أسند للضمير المتحرك؛ فعامة العرب على تحقيق الهمزة، فتقول: قَرَأْتُ، ونَشَأْتُ، وبَدَأْتُ، وحكى سيبويه عن أبي زيد أن من العرب من يخفف الهمزة؛ فيقول: قَرَيْتُ، ونَشَيْتُ، وبَدَيْتُ، ومَلَيْتُ الإنَاء، وخَبَيْتُ المَتَاعَ، وذكر أنهم يقولون في مضارعه: أقرَا، وأخبَا، وأنشَا، بالتخفيف أيضًا. فعلى هذا لو دخل على المضارع جازم: فإن كان التخفيفُ بعد دخول الجازم كان التخفيفُ قياسيًا، ولم تحذف الألف لاستيفاء الجازم حَظَّهُ قبل التخفيف، تقول: لم أقرَا، ولم أبْدَا، ولم أنشَا، وإن كان التخفيف قبل دخول الجازم كان التخفيف غير قياسي، ومع هذا لم يلزمك أن تحذف هذه الألف عند دخول الجازم، كما تصنع في الناقص، بل يجوز لك أن تحذفها كما يجوز لك أن تبقيها؛ فتقول: لم أقْرَ، ولم أبْدَ، ولم أنْشَ، وتقول: لم أقْرَا، ولم أبْدَا، ولم أنْشَا، وهو الأكثر.

وقد يخفف مهموز العين ـ نحو: سأل ـ فيقال فيه: سَالَ، وفي مضارعه: يَسَالُ، وفي أمْرِه: سَلْ[1].

وقد جاء على هذا قول الشاعر:

سَالَتْ هُذَيلٌ رَسُولَ الله فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُذَيلٌ بِمَا قالُوا وَمَا صَدَقُوا

---

(١) وعلى هذا لا يكون حذف العين من أمر «سأل» شاذًا في القياس كما ذكرنا آنفًا، بل إنما يكون الحذف للتخلص من التقاء الساكنين؛ كالحذف في «خف، ونم»، وأصل «سل» على هذا: اسأل، نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم خُففت الهمزة واستُغني عن همزة الوصل، فصار «سال»، فحُذفت العين تخلصًا من التقاء الساكنين. ويذهب بعض العلماء إلى التزام هذا التقدير في هذه الكلمة.

قال أبو رجاء: ويلزمه أن يكون «سل» بالحذف لغة من يخفف الهمزة وحدهم، مع أن العلماء ذكروا أن النطق به محذوفَ الهمزة لغة عامة العرب.

الفصل الرابع

في المثال وأحكامه

وهو ـ كما علمت مما تقدم ـ **ما كانت فاؤه حرف عِلّة**[١]، وتكون فاؤه واوًا، أو ياءً، ولا يمكن أن تكون ألفًا[٢]، كما لا يمكن إعلالُ واوه أو يائه.

فأما المثال الوَاوِيُّ فيجيء على خمسة أوجُه:

الأول: «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَبِئَ، ووَجِعَ، ووَجِلَ، ووَحِلَ، ووَحِمَتْ، ووَذِرَ، ووَسِخَ، ووَسِعَ، ووَسِنَ، ووَصِبَ، ووَضِرَ، ووَطِفَ، ووَطِئَ، ووَغِرَ، ووَقِرَتْ أُذُنُهُ، ووَكِعَ، ووَلِعَ، ووَلِهَ، ووَهِلَ».

الثاني: «كَرُمَ يَكْرُمُ» نحو: «وَثُرَ، ووَثُقَ، ووَجُزَ، ووَجُهَ، ووَخُمَ، ووَضُؤَ، ووَقُحَ».

الثالث: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «وَجَأَ، ووَدَعَ، ووَزَعَ، ووَقَعَ، ووَهَبَ، ووَضَعَ، ووَلَغَ».

الرابع: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَرِثَ، ووَرِعَ، ووَرِمَ، ووَفِقَ، ووَلِغَ».

الخامس: مثال «ضَرَبَ يَضرِبُ» نحو: «وَعَدَ، ووَثَبَ، ووَجَبَ».

ولم يجئ من الواوي على مثال «نَصَر يَنْصُرُ» إلا كلمة واحدة في لُغة بني عامر، وهي قولهم: «وَجَدَ يَجُدُ»[٣]، وعليها قول جرير:

لَـوْ شِـئـتِ قَـد نَـقَـعَ الـفُـؤَادُ بِـشَـرْبَـةٍ ... تَـدَعُ الـحَـوَائِـمَ لا يَـجُـدْنَ غَـلِـيـلَا[٤]

---

(١) إنما سمي «مثالاً» لأن ماضيه مثل السالم في الصحة وعدم الإعلال، أو لأن أمره مثل الأجوف، وقد يقال له: «المعتل» بالإطلاق.

(٢) لأن الألف لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يقع ابتداء، بخلاف الواو والياء، فإنهما لما كانا يقبلان الحركة وقعا فاء، أما الألف فإنها تقع وسطًا وآخرًا وإن لم تكن أصلية، نحو: «قال، وباع، وخاف، ورمى، وغزا».

(٣) كان مقتضى القياس أن تبقى الواو التي هي فاء الكلمة ولا تحذف؛ لما ستعلمه قريبًا، فكان حقه أن يقولوا: يَوجُد ـ بوزان «ينصر» ـ غير أنهم حذفوا الواو قبل الضمة كما يحذفها العرب كافة قبل الكسرة: شذوذًا، واستثقالاً.

(٤) نقع: روي، الحوائم: العطاش، غليلاً: حرارة العطش، يقول: لو أنك تشائين لروي المحبُّ بشربة من ريقك العذب تترك العطاش لا يجدن حرارة العطش، وذلك في يدك بترك المجانبة والهجر.

وأما المثال اليائي[١]: **فإن أمثلته في العربية قليلة جدًّا، وقد جاءت على أربعة أوجه:**

الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «يَبِسَ، ويَتِمَ، ويَقِظَ، وَيَقِنَ، ويَئِسَ».

الثاني: مثال «نَفَعَ يَنْفَعُ» نحو: «يَفَعَ، وَيَنَعَ»[٢].

الثالث: مثالُ «نَصَرَ يَنْصُرُ» نحو: «يَمَنَ».

الرابع: مثالُ «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو: «يَنَعَ[٢]، ويَسَرَ».

● **حكم ماضيه:**

ماضي المثال ـ سواء أكان واويًّا أم كان يائيًّا ـ كماضي السالم في جميع حالاته[٣]، تقول: «وعَدْتُ، وعَدْنَا، وعَدْتَ، وعَدْتِ، وعَدْتُمَا، وعَدْتُمْ، وعَدْتُنَّ، وَعَدَ، وعَدَتْ، وعَدَا، وعَدَتَا، وعَدُوا، وعَدْنَ»، وتقول: «يَسَرْتُ، يَسَرْنَا، يَسَرْتَ، يَسَرْتِ، يَسَرْتُمَا، يَسَرْتُمْ، يَسَرْتُنَّ، يَسَرَ، يَسَرَا، يَسَرَتَا، يَسَرُوا، يَسَرْنَ».

● **حكم مضارعه وأمره:**

أما اليائيُّ، فمثل السالم لا يُحذف منه شيء[٤]، ولا يُعَلُّ بنوع من أنواع الإعلال.

وأما الواوي، فتحذف واوه من المضارع والأمر وجوبًا؛ بشرطين:

الأول: أن يكون الماضي ثلاثيًّا مجردًا[٥]، نحو: «وَصَلَ، وَوَرِثَ».

---

(١) لم أجد أحدًا من العلماء قد بين هذا، ولكني أردت ذكره تتميمًا للبحث، وقد راجعت «القاموس» و«المختار» و«المصباح» لاستيعاب ما جاؤوا به وبيان أبوابه التي ورد عليها، والعلة في ترك الصرفيين لهذا النوع سلامة فائه في سائر تصاريفه.

(٢) جاء هذا الفعل من بابين، كما ترى.

(٣) المراد أنه لا يعتل بنوع من أنواع الإعلال؛ لأن جميعها غير ميسور فيه؛ وبيان ذلك أن الإعلال ثلاثة أنواع: إعلال بالقلب، وإعلال بالسكون، وإعلال بالحذف؛ أما الإعلال بالقلب؛ فلأنك لو قلبت الفاء لم تقلبها إلا حرفًا من أحرف العلة؛ إذ هو الغالب في هذا النوع، وحرف العلة لا يكون إلا ساكنًا، ولا يمكن الابتداء بالساكن؛ فلا يكون حرف العلة في مكان الفاء؛ وأما الإعلال بالسكون فغير مقدور، وعلته ظاهرة؛ وأما الإعلال بالحذف، فإما أن تحذف ولا تعوض عن المحذوف شيئًا، فيكون غبنًا وإلباسًا بصورة الأمر، وإما أن تحذف وتعوض: في الأول، أو في الآخر؛ فيقع اللبس بالمضارع أو بالمصدر.

(٤) وشذ من ذلك كلمتان حكاهما سيبويه، وهما: يسر يسر ـ كوعد يعد ـ ويئس يئس ـ كوهم يهم ـ في لغة.

(٥) وحينئذ يكون حرف المضارعة مفتوحًا؛ ولهذا فإن أكثر الصرفيين يجعل الشرط فتح حرف المضارعة.

الثاني: أن تكون عين المضارع مكسورة: سواء أكانت عين الماضي مكسورة أيضًا، نحو: «وَرِثَ يَرِثُ، ووَثِقَ يَثِقُ، ووَفِقَ يَفِقُ، ووَعِمَ يَعِمُ»، أم كانت عين الماضي مفتوحة، نحو: «وَصَلَ يَصِلُ، ووَعَدَ يَعِدُ، ووَجَبَ يَجِبُ، ووَصَفَ يَصِفُ».

فإن اختل الشرط الأوَّل: بأن كان الفعل مزيدًا فيه، نحو: «أوجَبَ، وأورَقَ، وأوعَدَ، وأوجَفَ» ونحو: «وَاعَدَ، ووَاصَلَ، ووَازَرَ، ووَاءَلَ» لم تُحذَف الواو لعدم الياء المفتوحة[1]، تقول: «يُوجِبُ، ويُورِقُ، ويُوعِدُ، ويُوجِفُ، ويُواصِلُ، ويُوازِرُ، ويُوائِلُ».

وإن اختل الشرط الثاني: بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة، لم تُحذف الواو؛ لعدم الكسرة[1]، تقول: «يَوجُهُ، ويَوجُرُ، ويَوضُؤُ، ويَوخُمُ، ويَوقُحُ» وكذا «يَوْجَلُ، ويَوهَلُ»، وفي القرآن الكريم: ﴿لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣].

ولم يشذَّ من المضارع المضموم العين إلا كلمة واحدة، وهي «يَجُدُ» في لُغة بني عامر، وقد تقدمت.

وقد شذ من المضارع المفتوح العين عدَّةُ أفعَال، فسقطت الواو فيها، وقياسُهَا البقاء، وهي: «يَذَرُ، ويَسَعُ، وَيَطَأُ، ويَلَعُ، ويَهَبُ، ويَدَعُ، ويَزَعُ، ويَقَعُ، وَيَضَعُ، ويَلَغُ»[2].

وشذت أفعال مكسورة العين في المضارع وقد سلمت من الحذف في لُغة عُقَيل، وهي «يَوغِرُ، وَيَولِهُ، ويَولِغُ، ويَوحِلُ، ويَوهِلُ» وهي عند غير عقيل: مفتوحة العين، أو محذوفة الفاء.

والأمر في هذا كله كالمضارع، إلَّا فيما سلمت واوُه من الحذف وهو مفتوح العين أو

---

(١) ولهذا لو كان نحو: «وعد، ووصف، وورث، ووعم» مبنيًّا للمجهول لم تحذف الواو من مضارعه، تقول: «يوعد، ويوصف، ويورث، ويوعم» بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر.

(٢) اعلم أن كثيرًا من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا «يطأ ويسع» جاء موافقًا للقياس، مدعيًا أن أصل هذه الأفعال جميعها مكسور العين على مثال «يضرب» وقد حذفت الواو للياء المفتوحة والكسرة، وبعد الحذف فتحوا العين استثقالاً لاجتماع الكسرة وحرف الحلق، واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، أما «يطأ، ويسع» فهما شاذان إجماعًا؛ لأن ماضيهما مكسور العين، فقياسه فتح عين المضارع، وأما «يذر» فمحمول على «يدع» لأنه بمعناه.

مكسورها؛ فإن الواو في هذين تقلب ياء؛ لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، تقول: «إيجَلْ، إيهَلْ، إيغَرْ» بكسر العين عند عقيل، وفتحها عند غيرهم.

وتقول في أمر المحذوف الفاء: «رِثْ، وَثِقْ، وَفِقْ، وَعِمْ، وَصِلْ، وَعِدْ، وَصِفْ» وتقول أيضًا: «ذَرْ، وسَعْ، وطَأْ، ولَعْ، وهَبْ، ودَعْ، وزَعْ، ولَغْ».

وإنما حُذفت الواو في الأمر ـ مع عدم وجود الياء المفتوحة ـ حملاً على حذفها في المضارع؛ إذ الأمر إنما يُقتطع منه.

(تنبيهان):

الأول: إذا كان مصدر الفعل المثال الواوي على مثال «فِعْل» ـ بكسر الفاء ـ جاز لك أن تحذف فاءه[1] وتُعَوِّضَ عنها التاء بعد لامِهِ، نحو: «عِدَةٍ، وزِنَةٍ، وصِفَةٍ» وتعويضُ هذه التاء واجب لا يجوز عدمُهُ عند الفراء، ومذهب سيبويه رحمه الله أن التعويضَ ليس لازمًا، بل يجوز التعويض كما يجوز عدمه[2]، تمسكًا بقول الفضل بن العباس:

إنِ الـخَلِيـطَ أجَـدُّوا البَـيْـنَ فـانْـجَـرَدُوا ... وأخـلَـفُـوكَ عِـدَ الأمْـرِ الَّـذِي وَعَـدُوا

الثاني: إذا أردت أن تبني على مثال «افتعل» من المثال الواويّ أو اليائيّ، لزمك أن تقلب فاءَه تاء، ثم تدغمها في تاء افتعل، ولا يختص ذلك بالماضي، ولا بسائر أنواع الفعل، بل جميعُ المشتقات وأصلُهَا في ذلك سواء، تقول: «اتَّصَلَ، واتَّعَدَ، واتَّقَى، يَتَّصِلُ، ويَتَّعِدُ، ويَتَّقِي، اتَّصِلْ، واتَّعِدْ، واتَّقِ، اتِّصالاً، واتِّعَادًا، واتِّقَاءً؛ فهو مُتَّصِلٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّقٍ.. إلخ»، وتقول: «اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتِّسَارًا.. إلخ».

والأصلُ «اوتَصَلَ» فقُلبت الواو تاء فصار «اتتصل» فلم يكن بُدٌّ من الإدغام، لوقوع أوَّل المتجانسين ساكنًا وثانيهما متحركًا، وكذا الباقي.

---

(١) وشذ الحذف مع التعويض في غير المصدر، نحو «رقة» اسم للفضة، و«حشة» اسم للأرض الموحشة، و«جهة» اسم للمكان الذي تتوجه إليه.

(٢) بشرط ألا يقصد بالمصدرين بيان الهيئة.

الفصل الخامس

في الأجوَفِ وأحكامه

وهو[(١)] ـ على ما سبقت الإشارة إليه ـ ما كانت عَيْنُه حَرفًا من أحرف العلة.

وهو على أربعة أنواع؛ لأن عينه إما أن تكون واوًا، وإما أن تكون ياء، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تُقلَب ألفًا.

فمثالُ ما عينُه واوٌ باقيةٌ على أصلها: «حَوِلَ، وعَوِرَ، وصَاوَلَ، وقَاوَلَ، وتَناوَلَ، وتَقَاوَلَا، وتَحاوَرَا، واشْتَوَرا، واجْتَوَرا».

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا: «قَام، وصَام، ونَام، وخَاف، وأقَام، وأجَاع، وانْقَاد، وانآد، واستَقَام، واستَضَاءَ».

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها: «غَيِدَ، وحَيِدَ، وصَيِدَ، وبَايَعَ، وشَايَعَ، وتَبَايَعَا، وتَسَايَفَا».

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا: «بَاعَ، وجَاءَ، وأذَاعَ، وأفَاءَ، وامْتَارَ، واسْتَرَابَ، واسْتَخَارَ».

ويجيء مجرده بالاستقراء على ثلاثة أوجه: الأول: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» واويًا كان أو يائيًا، نحو: «خَافَ يَخَافُ، ومَاتَ يَمَاتُ[(٢)]، وهَابَ يَهَابُ، وعَوِرَ يَعْوَرُ، وغَيِدَ يَغْيَدُ»، **الثاني**: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ» ولا يكون إلا واويًا، نحو: «مَاجَ يَمُوجُ، وذَابَ يَذُوبُ»، **الثالث**: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» ولا يكون إلا يائيًا، نحو: «طَابَ يَطِيبُ، وعَاشَ يَعِيشُ». ولم يجئ على غير هذه الأوجه[(٣)].

---

(١) ويقال له: «ذو الثلاثة» لأن أكثره يكون على ثلاثة أحرف مع الضمير المتحرك على ما ستعرف، والأقل محمول على الأكثر، ولا يلزم إطلاق الاسم كلما وُجدت علة التسمية على ما هو معلوم.

(٢) لغة في «مات يموت».

(٣) وردت كلمة واحدة على مثال كَرُم يكرُم، وهي قولهم: «طال يطول» عند بعض العلماء، وهي عند غيرهم من باب نصر.

● **حكم ماضيه قبل اتصال الضمائر به:**

يجب تصحيح عينه ـ أي بقاؤها على حالها، واوًا كانت أو ياء ـ في المواضع الآتية، وهي:

أولاً: أن يكون على مثال فَعِلَ ـ بكسر العين[1] ـ بشرط أن يكون الوصف منه على زنة «أفْعَلَ» وذلك فيما دَلَّ على حُسْنٍ أو قُبحٍ، نحو: «حَوِلَ فهو أحْوَل، وعَوِرَ فهو أعْوَرُ، وحَيِدَ فهو أحْيَدُ، وغَيِدَ فهو أغيَدُ»، فإن كان على مثال فَعَلَ ـ بفتح العين ـ اعتلت عَيْنُه ـ أي: قلبت ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ـ نحو: «بَاعَ، وعَاثَ، وقَالَ، وصَامَ»، وإن كان على مثال فَعِلَ ـ بالكسر ـ لكن الوصفُ منه ليس على مثال أفعَلَ، وجب إعلالُه أيضًا، نحو: «خَافَ فهو خَائِفٌ، ومَاتَ فهو مَيِّتٌ».

وَشَذَّ الإعلال في نحو قول الشاعر:

وَسَائِلَةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي ... أعَارَتْ عَيْنُهُ أمْ لَمْ تَعَارَا[2]

ثانيًا: أن يكون على صيغة «فَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «حَاوَلَ، وَجَاوَلَ، وَقَاوَلَ، وَصَاوَلَ» أم كانت العين ياء، نحو: «بَايَعَ، وَضَايَقَ، وبَايَنَ، وَدَايَنَ»، وعلة وجوب تصحيح هذه الصيغة أن ما قبل العين ساكن مُعْتَلٌّ، ولا يقبل إلقاء حركة العين عليه.

ثالثًا: أن يكون على مثال «تَفَاعَلَ»: سواء أكانت العين واوًا، نحو: «تجَاوَلَا، وتَصَاوَلَا، وتَقَاوَلَا، وتَفَاوَتَا، وتَنَاوَشَا، وتَهَاونَا» أم كانت العين ياء، نحو: «تَدَايَنَا، وتَبَايَعَا، وَتَبَايَنَا، وتَزَايَدَ، وتَمَايَدَ»، والعلة في وجوب تصحيح هذه الصيغة هي العلة السابقة في تصحيح صيغة «فَاعَلَ»، قال الله تعالى: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم﴾ [البقرة: ٢٨٢].

---

(١) إنما أعلوا فعل ـ بفتح العين ـ ولم يعلوا فعل المكسور إذا كان وصفه على أفعل مع وجود العلة المقتضية للإعلال في كليهما ـ وهي تحرك الواو أو الياء مع انفتاح ما قبلهما ـ لعلة اقتضت التصحيح في المكسور بشرطه، وهي أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب هو صيغتا: افعلّ، وافعالّ ـ بتشديد اللام فيهما ـ نحو: اعمشّ واعماشّ، واحمرّ واحمارّ، وهاتان الصيغتان يجب فيهما التصحيح لسكون ما قبل العين، نحو: احولّ واعورّ، واحوالّ واعوارّ، واغيدّ، واحيدّ، واغيادّ، واحيادّ، وصيغة فعل ـ بكسر العين ـ الذي الوصف منه على أفعل ـ مقتطعة من هاتين الصيغتين؛ فبقيت على ما كان لها قبل الاقتطاع وهو التصحيح.

(٢) الهمزة في قوله: «أعارت» للاستفهام، والألف في آخر قوله: «تعارا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

رابعًا: أن يكون على مثال «فَعَّل» ـ بتشديد العين ـ سواء أكان واويًا، نحو: «سَوَّلَ، وعَوَّلَ، وسَوَّفَ، وكَوَّرَ، وهَوَّنَ» أم كان يائيًا، نحو: «بَيَّنَ، وبَيَّتَ، وسَيَّرَ، وخَيَّرَ، وزَيَّنَ، وصَيَّرَ» ولم تعتلَّ العين فرارًا من الإلباسِ؛ إذ لو قلبتها ألفًا لَقُلْتَ في «بَيَّنَ» مثلاً: «بَايَنَ»، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ﴾ [المائدة: ٣٠].

خامسًا: أن يكون عَلَى مثال «تَفَعَّل» سواء أكان واويًا، نحو: «تَسَوَّلَ، وتَسَوَّرَ، وتَهَوَّعَ، وتَقَوَّلَ، وتلَوَّن، وتأَوَّلَ»، أم كان يائيًا، نحو: «تَطَيَّبَ، وتَغَيَّبَ، وتَمَيَّزَ، وتَصَيَّدَ، وتَشَيَّعَ، وتَرَيَّثَ»، والعلة هنا هي العلة التي اقتضت تصحيح الصيغة السابقة، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١]، وقال سبحانه: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥].

سادسًا: أن يكون على مثال «افْعَلَّ» سواء أكان واويًا، نحو: «احْوَلَّ، واعْوَرَّ، واسْوَدَّ»، أم كان يائيًا، نحو: «ابْيَضَّ، واغْيَدَّ، واحْيَدَّ»، ولم تُعَلَّ العينُ لسكون ما قبلها، ولم تُنقل حركتها إلى الساكن مع أنه حَرفٌ جَلْدٌ يقبل الحركة، ثم تُعَلَّ فرارًا من التقاء الساكنين ومن الإلباس، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقال: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

سابعًا: أن يكون على مثال «افْعَالَّ» سواء أكان واويًا، نحو: «احْوَالَّ، واعْوَارَّ» أم كان يائيًا، نحو: «ابْيَاضَّ، واغْيَادَّ»، والعلة في وجوب تصحيحه هي علة تصحيح الصيغة السابقة.

ثامنًا: أن يكون على مثال «افْتَعَلَ»، **وذلك بشرطين**:

أحدهما: أن تكون عينه واوًا.

والثاني: أن تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اجْتَوَرُوا، واشْتَوَرُوا، وازْدَوَجُوا» فإن كانت العين ياء ـ سواء أكانت الصيغة دالة على المفاعلة أم لم تكن، نحو: «ابْتَاعُوا، واستَافُوا، واكْتَالَ، وامْتَازَ» ـ وجب إعلالُه، وكذلك إن كانت العين واوًا ولم تدل الصيغة على المفاعلة، نحو: «اسْتَاكَ، واسْتَاقَ، واسْتَاءَ، واقْتَادَ».

ويجب الإعلال فيما عدا ذلك، وهو ـ عدا ما سبق في ثنايا الكلام على الصيغ السالفة ـ صِيَغُ: «أفْعَلَ، وانْفَعَلَ، واسْتَفعَلَ»، نحو: «أجَابَ، وأقَامَ، وأهَابَ، وأخَافَ»(١)، ونحو: «انقَادَ، وانْدَاحَ، وانْمَاحَ، وانْمَاعَ»(٢)، ونحو: «استَقَام، واستَقَال، واسْتَرَاحَ، واستَفَادَ»(٣).

وقد وردت كلماتٌ على صيغة «أفْعَلَ» وكلماتٌ أخرى على صيغة «اسْتَفْعَلَ» مما عينُه حرفُ علةٍ من غير إعلال، من ذلك قولهم: «أغْيَمَتِ السماءُ، وأعوَلَ الصبيُّ، واسْتَحْوَذَ عليهم الشيطانُ، واسْتَنْوَقَ الجملُ، واسْتَتْيَسَتِ الشاةُ، واسْتَغْيَل(٤) الصبيُّ، وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

صَـدَدْتِ فَـأطـوَلْـتِ الـصُّـدُودَ وقَـلَّـمَـا ... وِصَـالٌ عَـلَـى طُـولِ الـصُّـدُودِ يَـدُومُ

وقد اختلف العلماء في هذا ونحوه؛ فذهب أبو زيد والجوهري إلى أنه لُغة فصيحة لجماعة من العرب بأعيانهم(٥)، وذهب كثير من العلماء إلى أن ما ورد من ذلك شاذ لا يُقَاسُ عليه، وفَرَّقَ ابن مالك بين ما سُمع من ذلك وله ثلاثي مجرد، نحو: «أغْيَمَتِ السماء» فإنه يقال: «غَامَتِ السماءُ» فمنع أن يكون التصحيح في هذا النوع مطردًا، وما ليس له ثلاثي مجرد، نحو: اسْتَنْوَقَ الجملُ»، فأجاز التصحيح فيه(٦).

---

(١) أصل «أقام» ونحوه: أقوم ـ على مثل أكرم ـ نقلت حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها، ثم يقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال، فقُلبت ألفًا، فصار: أقام، فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل أولاً، وبالقلب بعده.

(٢) أصل «انقاد» ونحوه: انقود ـ على مثال انكسر ـ وقعت الواو أو الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها، فلزم قلبها ألفًا، فصار «انقاد»، فالإعلال في هذه الصيغة بالقلب وحده.

(٣) أصل «استفاد» ونحوه: استفيد ـ على مثال استغفر ـ فنُقلت حركة حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله، ثم قلب حرف العلة ألفًا كما في أقام؛ فالإعلال في هذه الصيغة بالنقل ثم بالقلب.

(٤) أي: شرب الغَيل ـ بفتح فسكون ـ وهو لبن الحامل.

(٥) أي: فيجوز على لغتهم قياس ما لم يُسمع على ما سُمع.

(٦) **والذي نذهب إليه ونرى أنه موافق لما وردنا من لغات العرب، وإن لم نجد أحدًا من العلماء ذكره صراحة**، هو أن مسألة نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في مواضعها الأربعة ـ ونستثني من ذلك أن تكون حركة حرف العلة ضمة أو كسرة في الفعل؛ لثقل اجتماعهما حينئذ ـ ليست أمرًا واجبًا كقلب الواو أو الياء ألفًا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما حقيقة، بل ذلك أمر يجوز ارتكابه كما يجوز عدمه، فالعلل المقتضية =

● حكم الماضي عند اتصال الضمائر به:

أما الصيغ التي يجب فيها التصحيح: فإن حكمها كحكم السالم، لا يُحذف منها شيء، سواء أكان الضمير ساكنًا أم كان متحركًا، تقول: «غَيِدْتَ، وحَوِلْتَ، وغَيِدَا، وحَوِلَا، وغَيِدُوا، وحَوِلُوا»، وتقول: «حَاولْتَ، ودايَنْتَ، وحَاوَلَا، ودَايَنَا، وحَاولُوا، ودَايَنُوا» وكذا «تَقَاولْتَ، وتَمايَدْتَ، وتَقَاوَلَا، وتَمَايَدَا»، وكذا «عَوَّلْتَ، وبَيَّنْتَ، وعَوَّلَا، وبَيَّنَا.. إلخ».

أما الصيغ التي يجب فيها الإعلال: فإن أُسندت إلى ضمير ساكن أو اتصلت بها تاء التأنيث؛ بقيت على حالها، تقول: بَاعَا، وقَالَا، وخَافَا، وابتَاعَا، واسْتَاكَا، وابْتَاعُوا، واسْتَاكُوا، وأَجَابَا، وأَهَابَا، وأَجَابُوا، وأَهَابُوا، وانْقَادَا، وانْمَاعَا، وانْقَادُوا، وانْمَاعُوا، واسْتَقَامَا، واسْتَفَادَا، واسْتَقَامُوا، واسْتَفَادُوا».

وإن أُسندت إلى ضمير متحرك وجَبَ حَذفُ العين تخلصًا من التقاء الساكنين.

وحينئذ فجميع الصيغ التي تشتمل على حرف زائد أو أكثر يجب أن تبقى بعد حذف العين على حالها، تقول: «ابْتَعْتُ، واسْتَكْتُ، وأَجَبْتُ، وأَهَبْتُ، وانْقَدْتُ، واسْتَقَمْتُ، واسْتَفَدْتُ»[1] إلخ.

وأما الثلاثي المجرد: فإن كان على «فَعِلَ» - بكسر العين، وذلك باب «عَلِمَ» - وجب كسر الفاء إيذانًا بحركة العين المحذوفة، ولا فَرقَ في هذا النوع بين الواويِّ واليائيِّ، تقول: «خِفْتُ، ومِتُّ، وهِبْتُ»[2]، وإن كان على مثال «فَعَلَ» - بفتح العين، وذلك باب «ضَرَبَ» وباب «نَصَرَ» - فُرِقَ بين الواويِّ واليائي؛ فتُضم فاءُ الواوي - وهو باب «نَصَرَ» - إيذانًا بنفس

= للإعلال عندنا نوعان: أحدهما موجب، والآخر مجوز، والدليل على هذا أن مواضع النقل الأربعة كلها قد جاء فيها الإعلال، وجاء فيها التصحيح على الأصل، وقد ذكر العلماء في كل ما جاء مصححًا منها خلافًا في أنه شاذ أو لغة لجماعة من العرب.

(١) لا يخفى عليك أن أصل «أجبت» وأخواته قبل الإسناد إلى الضمير وبعد الإعلال بالنقل والقلب «أجاب»، فلما أرادوا الإسناد إلى الضمير المتحرك لزمهم إسكان الآخر، والألف قبله ساكنة، فاضطروا إلى حذف حرف العلة للتخلص من التقاء الساكنين.

(٢) أصل «خفت» وأخواته: «خاف» بعد الإعلال الذي سبق بيانه، وحذفوا حرف العلة عند الإسناد؛ لاضطرارهم إلى تسكين آخر الفعل، وحركوا الفاء بالكسرة دلالة على حركة العين التي حذفوها.

الحرف المحذوف، وتُكسر فاءُ اليائي ـ وهو باب «ضَرَبَ» ـ لذلك السبب، تقول: «صُمْتُ، وقُدْتُ، وقُلْتُ»[١] وتقول: «بِعْتُ، وطِبْتُ، وعِشْتُ»[٢]، وإن كان مضموم العين على فَعُلَ: حُذِفَت العين وضُمَّت الفاء للدلالة على الواو، نحو: «طُلْتَ»، قال الله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، وقال سبحانه: ﴿قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [طه: ٦٨]، وقال جل شأنه: ﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا﴾ [مريم: ٢٣][٣]، وقال: ﴿قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ﴾ [إبراهيم: ١١]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [إبراهيم: ١١].

● حكم مضارعه:

أما المضارع من الصيغ التي يجب التصحيحُ في ماضيها، فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول: «غَيِدَ يَغْيَدُ، وحَوِرَ يَحْوَرُ، ونَاوَلَ يُناوِلُ، وبَايَعَ يُبَايِعُ، وسَوَّلَ يُسَوِّلُ، وبَيَّنَ يُبَيِّنُ، وتَقَوَّلَ يَتَقَوَّلُ، وتَبَيَّنَ يَتَبَيَّنُ، وتَبَايَعَ يَتَبَايَعُ، وتَهَاوَنَ يَتَهَاوَنُ، واحْوَلَّ يَحْوَلُّ، واغْيَدَّ يَغْيَدُّ، واجْتَوَرَ يَجْتَوِرُ، واحْوَالَّ يَحْوَالُّ، واغْيَادَّ يَغْيَادُّ».

وأما المضارع مما يجب فيه الإعلال؛ فإنه يعتل أيضًا، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع:

الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي «انْفَعَلَ وافْتَعَلَ»[٤]؛ فإنَّ

---

(١) أصل «قلت» وأخواته: «قال»، فحذفوا العين عند الإسناد للضمير المتحرك للعلة التي سبق بيانها، وحركوا الفاء بالضمة إشعارًا بأن المحذوف واو.

(٢) أصل «طبت» وأخواته: «طاب»، فحذفوا العين عند الإسناد لما ذكرنا، وحركوا الفاء بالكسرة إيذانًا بأن المحذوف ياء.

ومن هنا تعلم أن الفاء تكسر في الأجوف الثلاثي إذا أُسند إلى الضمير المتحرك في موضعين: الأول: إذا كانت العين المحذوفة مكسورة، **والثاني**: إذا كانت العين مفتوحة وأصلها الياء، ولكن الكسرة في الأول إيذان بالحركة، وفي الثاني إيذان بالحرف، وتُضم في موضعين أيضًا بهذه المنزلة.

(٣) قرئ في هذه الآية بكسر الميم وضمها: أما من كسرها فعنده أن الكلمة من باب علم يعلم كخاف، وأما من ضمها فعنده أنها من باب نصر ينصر كقال يقول، وهما لغتان سبقت الإشارة إليهما.

(٤) أما صيغة انفعل فتعتل دائمًا: واوًا كانت العين أو ياء، ولا فرق في هذه الصيغة بين جميع معانيها، وأما صيغة افتعل، فقد علمت أنه يجب فيها التصحيح إذا كانت العين واوًا وكانت الصيغة دالة على المفاعلة، فالكلام هنا على غير المستوفي هذين الشرطين من هذه الصيغة.

حرف العلة فيهما ينقلب ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو: «انْقَادَ يَنْقَادُ، وانْدَاحَ يَنْدَاحُ، واخْتَارَ يَخْتَارُ، واشْتَارَ العَسَلَ يَشْتَارُهُ».

والأصلُ في المضارع «يَنْقَوِدُ، ويَخْتَيِرُ» على مثال ينطلق ويجتمع، فوقَعَ كل من الواو والياء متحركًا بعد فتحة فانقلب ألفًا؛ فصارا: «يَنْقَادُ، ويَخْتَارُ».

الثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ»؛ فإنك تنقل حركة الحرف المعتلِّ إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو: «قَالَ يَقُولُ، وبَاعَ يَبِيعُ».

والأصلُ في المضارع: «يَقْوُلُ، ويَبْيِعُ» على مثال ينصر ويضرب؛ نُقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما؛ فصار: «يَقُولُ، ويَبِيعُ».

الثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعًا، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلالُ إذا كان من باب «عَلِمَ يَعْلَمُ» والمضارع الواوي من صيغتي «أفْعَلَ واسْتَفْعَلَ» نحو: «خَافَ يَخَافُ، وهَابَ يَهَابُ، وكَادَ يَكَادُ» ونحو: «أقَامَ يُقِيمُ، وأجَابَ يُجِيبُ، وأفَادَ يُفِيدُ» ونحو: «اسْتَقَامَ يَستَقِيمُ، واستَجَابَ يَسْتَجِيبُ، واسْتَفَادَ يَستَفِيدُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الأولى: «يَخْوَفُ»، على مثال يَعْلَمُ، فنُقلت فتحة الواو إلى الساكن قبلها؛ فصار: «يَخَوْفُ» ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآنَ؛ فصار: «يَخَافُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثانية: «يُقوِمُ» على مثالِ يُكْرِمُ، فنُقلت كسرة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فصار: «يُقِوْمُ»، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة إثرَ كسرة[1]، فصار: «يُقِيمُ».

والأصلُ في مضارع الأمثلة الثالثة: «يَسْتَقْوِمُ» على مثال يستغفر، فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار: «يَسْتَقِومُ»، ثم قلبت الواو ياء لوُقوعها ساكنة إثرَ كسرة، فصار: «يَسْتَقِيمُ»[1].

---

(١) من هنا نعلم أنه لو كانت العين في صيغتي «أفعل، واستفعل» ياء في الأصل، لم يكن فيهما إلا إعلال بالنقل فقط، فلو بنيت على إحداهما من «بان» لقلت: «أبان يبين، واستبان يستبين» ولم يكن في المضارع إلا نقل حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها.

وَقِسْ على ذلك أخواتهن.

واعلم أنه يجب بقاءُ المضارع على ما استقرَّ له من التصحيح أو الإعلال ما دام مرفوعًا أو منصوبًا، فإذا جُزم: فإن كان مما يجب تصحيحه بقي على حاله، وإن كان مما يجب إعلاله ـ بأي نوع من أنواع الإعلال ـ وجب حذفُ حرف العِلّةِ تخلصًا من التقاء الساكنين، تقول: «يَخافُ التقيُّ من عذاب الله، ولن يَستَقِيمَ الظِّلُّ والعُودُ أعْوَجُ، ولو لم يَخَفِ الله لم يَعصِهِ، وإنْ تَسْتَقِمْ تَنْجَحْ» ويعود إليه ذلك الحرفُ المحذوف إذا أُسند إلى الضمير الساكن، نحو: «لَا تَخَافُوا» أو أكِّدَ بإحدَى نُونَيِ التوكيد، نحو: «وَإِمَّا تَخَافَنَّ»، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى.

● **حكم أمره:**

قد عرفت غير مرة أن الأمر مُقتَطَع من المضارع: بحذف حرف المضارعة، واجتلاب همزة الوصل مكسورة أو مضمومة إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، وعلى هذا فالأمرُ من الأجوف الذي تصحُّ عينُه في الماضي والمضارع مثلُ الأمر من السالم، تقول: «اغْيَدْ، وَبَيِّنْ، وَاجتَوِرَا»، وما أشبه ذلك.

والأمرُ من الأجوف الذي تعتل عين ماضيه ومضارعه مثلُ مضارعه المجزوم: يجب حذف عينه ما لم يتصل بضمير ساكن، أو يُؤكَّد بإحدى النونين، تقول: «خَفْ، وَاسْتَقِمْ، وأجِبْ» وتقول: «خَافِي رَبَّكِ، وَهَابِي عِقَابَهُ» وتقول: «خَافَنَّ خَالِقَكَ» ونحو ذلك.

● **حكم إسناد المضارع للضمير:**

إذا أُسند المضارع من الأجوف إلى الضمير الساكن بقي على ما استحقه من الإعلال أو التصحيح، ولم تُحذف عينه ولو كان مجزومًا، تقول: «يَخَافَانِ، ويَخَافُونَ، وتَخَافِينَ، ولَنْ يَخَافَا، ولَنْ يَخَافُوا، ولَنْ تَخَافِي، ولم تَخَافَا، ولم تَخَافُوا، ولم تَخَافِي»، وكذا الباقي من المُثُل.

وإذا أُسند إلى الضمير المتحرك حُذِفَتْ عَيْنُهُ[1] إن كان مما يجب فيه الإعلال، سواء

---

(١) حُذفت العين للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن المضارع عند إسناده لنون النسوة يُبنى على السكون، وحرف العلة قبل آخره ساكن أيضًا، والأمر ساكن الآخر في حالتي تجرده عن الضمائر البارزة واتصاله بنون النسوة، فلهذا تحذف عينه للعلة نفسها، فإذا أسند إلى الضمير الساكن تحرك آخره، فزالت العلة المقتضية للحذف، فترجع العين.

أكان مرفوعًا أم منصوبًا أم مجزومًا، تقول: «النِّسَاءُ يَقُلْنَ، ولَنْ يَثُبْنَ، ولم يَرُعْنَ».

● **حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:**

الأمرُ كالمضارع المجزوم: فلو أنه أُسند إلى الضمير الساكن رَجَعَتْ إليه العينُ التي حُذِفَتْ منه حالَ إسنادِهِ للضمير المستتر، تقول: «قُولَا، وخَافَا، وبِيعَا، وقُولُوا، وخَافُوا، وبِيعُوا، وقُولِي، وخَافِي، وبِيعِي».

وإذا أسند إلى الضمير المتحرك بقيت العين محذوفة[1]، تقول: «قُلْنَ، وخَفْنَ، وبِعْنَ»، قال الله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا﴾ [طه: ٤٤]، وقال: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]، وقال: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المزمل: ٢٠]، وقال: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]، وقال: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]، وقال: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

الفصل السادس

في الناقص وأحكامه

وهو ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ **ما كانت لامه حرف علةٍ**، وتكون اللام واوًا أو ياء، ولا تكون ألفًا إلا منقلبة عن واو أو ياء.

وأنواعه ـ على التفصيل ـ **ستة**؛ لأن كلًّا من الواو والياء إما أن يبقى على حاله، وإما أن ينقلب ألفًا، وإما أن تنقلب الواو ياء، وإما أن تنقلب الياء واوًا، وما آخره ألف إما أن تكون هذه الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون منقلبة عن ياء.

فمثال الواو الأصلية الباقية: «بَذُوَ، وَرَخُوَ، وَسَرُوَ».

---

(١) صورة فعل الأمر المسند إلى نون النسوة مثل صورة الفعل الماضي المسند إليها، ولكنهما يختلفان في التقدير، فأصل «قلن» الأمر: «قولن» فالمحذوف واو، وضمة القاف أصل في صيغة الأمر، وأصل «قلن» الماضي: «قالن» فالمحذوف ألف، وهذه الألف منقلبة عن واو، وضمة القاف عارضة عند الإسناد، للدلالة على أن المحذوف أصله الواو كما تقدم، ومثله الباقي.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ياء[1]: «حَظِيَ، وحَفِيَ، وحَلِيَ، وَرَجِيَ، وَرَضِيَ، وَشَقِيَ» وكذا «حَوِيَ، وقَوِيَ، وَلَوِيَ»، وستأتي هذه وأشباهها في اللفيف.

ومثال ما أصل لامه الواو وقد انقلبت ألفًا[2]: «سَمَا، وَدَعَا، وغَزَا».

ومثال الياء الأصلية الباقية: «رَقِيَ، وزَكِيَ، وشَصِيَ، وطَغِيَ، وصَغِيَ»، ومثلُه: «ضَوِيَ، وعَيِيَ، وهَوِيَ»، وستأتي هذه وأشباهها في اللفيف.

ومثال ما أصلُ لامِهِ الياء وقد انقلبت واوًا[3]: «نَهُوَ» وليس في العربية من هذا النوع سوى هذه الكلمة.

ومثالُ ما أصل لامه الياء وقد انقلبت ألفًا[4]: «رَمَى، وكَفَى، وهَمَى، ومَأَى».

---

(١) هذا إنما يكون في الماضي المكسور العين ـ وهو باب علم يعلم ليس غير ـ وذلك لأن الواو إذا تطرفت إثر كسرة قلبت ياء.
والدليل على أن أصل هذه الياءات واو يعرف من بعض استعمالات هذه الكلمة، فمثلاً «حفي» تجد مكان هذه الياء واوًا في «الحفوة» بضم الحاء أو كسرها، وهي الاسم من الحفا، وهو رقة القدم، وكذلك تجد في مكان الياء من «حلي» واوًا في مثل «الحلو، والحلاوة، والحلوان» وكلها مصادر حلي الشيء ـ من أبواب رضي، ودعا، وسرو ـ ضد مرَّ، وكذلك تجد في مكان الياء من «رضي» واوًا في نحو «الرضوان، والرضوة» بكسر فسكون فيهما، وهكذا.

(٢) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وهو بالاستقراء بابان: أحدهما باب نصر ينصر، نحو: «دعا يدعو، وسما يسمو، وعدا يعدو»، والثاني باب فتح يفتح، نحو: «صغى يصغى، وضحى يضحى».
والسر في قلب الواو ألفًا وقوعها متحركة مفتوحًا ما قبلها، وتعرف أن أصل الألف واو ببعض استعمالات هذه الألفاظ، كالسمو، والغزو، والدعوة، ونحو ذلك، على المنهج الذي بيناه قبل هذا، ولم يجئ الناقص الواوي من باب ضرب يضرب أصلاً.

(٣) إنما يكون ذلك في الماضي المضموم العين ـ وهو باب كرم يكرم ـ وذلك لأن الياء إذا وقعت متطرفة إثر ضمة انقلبت واوًا، والذي يدل على أن أصل الواو في «نهو» ياء وجود الياء في بعض تصاريف هذه الكلمة، وذلك قولهم: «نُهْية» للعقل.

(٤) هذا إنما يكون في الماضي المفتوح العين، وذلك بالاستقراء بابان: أحدهما: باب فتح يفتح، نحو: «رأى يرى، ونهى ينهى، ونأى ينأى، وسعى يسعى»، والثاني: باب ضرب يضرب، نحو: «هداه الله يهديه، وقرى ضيفه يقريه، وعصى يعصي، وسقى يسقي».

ويجيء الناقص على خمسة أوْجُه: **الأول**: مثال «ضَرَبَ يَضرِبُ»[١]، نحو: «مَرَى يَمْرِي، وفَلَى يَفْلِي». **الثاني**: مثال «نَصَرَ يَنْصُرُ»[٢]، نحو: «دَعَا يَدْعُو، وسَمَا يَسْمُو، وعَلَا يَعْلُو». **الثالث**: مثال «فَتَحَ يَفْتَحُ»[٣]، نحو: «نَحَا يَنْحَى، وطَغَى يَطْغَى، ورَعَى يَرْعَى، وسَعَى يَسْعَى». **الرابع**: مثال «كَرُمَ يَكْرُم»[٤]، نحو: «رَخُوَ يَرْخُو، وسَرُوَ يَسْرُو». **الخامس**: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ»[٥]، نحو: «حَفِيَ يَحْفَى، ورَضِيَ يَرْضَى، ورَقِيَ يَرْقَى».

- **حكم ماضيه قبل الاتصال بالضمائر:**

أما ما عدا الثلاثي المجرد فيجب في جميعه قلبُ اللامِ ألفًا، وذلك لأن اللام في جميعها متحركةُ الأصلِ مفتوحٌ ما قبلها، فحيثما وقعت الياء أو الواو في إحدى هذه الصيغ فلن تقع إلا مستوجبة لقلبها ألفًا[٦]، نحو: «سَلْقَى، وقَلْسَى، وأعطَى، وأبقَى، ودَارَى، ونَادَى، واهْتَدَى، واقْتَدَى، وانْجَلَى، وانْهَوَى، وتَلَقَّى، وتَزَكَّى، وتَرَاضَى، وتَعَامَى، واسْتَدعَى، واسْتَغْشَى».

---

(١) ولا يكون إلا يائيًا، وتنقلب ياؤه في الماضي ألفًا كما علمت.

(٢) ولا يكون إلا واويًا، وتنقلب واوه في ماضيه ألفًا كما علمت.

(٣) وهذا يكون يائيًا كما يكون واويًا؛ فمثال اليائي: نهى ينهى، ومثال الواوي: صغا يصغى، وتنقلب الواو والياء في ماضيه ألفًا على ما أنبأتك.

(٤) ولا يكون إلا واويًا سوى كلمة «نهو» التي أشرنا إليها.

(٥) ويكون واويًا كما يكون يائيًا؛ فمثال الواوي: «حظي يحظى»، ومثال اليائي: «رقي يرقى» لكن تنقلب في ماضيه الواو ياء كما أسلفت لك.

(٦) غير أن الذي أصله الياء في هذه الصيغ جميعها قد قلبت ياؤه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها من غير وساطة شيء آخر، بخلاف ما أصله الواو منها ـ نحو أعطى ـ إذ أصله أعطو ـ على مثال أحسن ـ فإن هذه الواو تنقلب ياء أولاً؛ لكونها وقعت رابعة فصاعدًا، فيصير: أعطى، ثم تقلب الياء ألفًا، ولهذا السبب فإنهم لا يفرقون في غير الثلاثي المجرد بين ما أصله الياء وما أصله الواو في الكتابة، وعند الإسناد لألف الاثنين مثلاً، بل يكتبون الجميع بالياء، ويقلبون ألفه ياء عند الإسناد لألف الاثنين، إشارة إلى أن أصله الذي هو الواو قد صار إلى الياء قبل أن يصير ألفًا، وكذلك عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، نحو: أعطيت وأرضيت وتزكيت، من الواوي.

فتلخص لك من هذا الكلام أن لام الناقص في ماضي ما زاد على الثلاثة تعتل بالقلب ألفًا البتة، ولكنها على نوعين في ذلك، الأول: ما يحدث له هذا الإعلال بلا واسطة، وهو اليائي، والثاني: ما يحدث له هذا الإعلال بعد قلب حرف العلة فيه ياء، وهو الواوي.

والأصلُ في جميع ذلك «أبْقَيَ» مثلاً: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فصار: «أبْقَى»، وقِسِ الباقي.

أما الثلاثي المجرد: فإما أن تكون عينُه مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت عينه مضمومة؛ فإن كانت اللام واوًا سلمت، نحو: «سَرُوَ»، وإن كانت ياء انقلبت واوًا لتطرفها إثر ضمة، نحو: «نَهُوَ».

وإن كانت عينه مكسورة؛ فإن كانت اللام ياء سلمت، نحو: «بَقِيَ»، وإن كانت واوًا انقلبت ياء لتطرفها إثر كسرة، نحو: «رَضِيَ».

وإن كانت عينُه مفتوحةً وجب قلب لامه ألفًا ـ واوًا كان أصلها، أو ياء ـ لتحرك كل منهما وانفتاح ما قبله، نحو: «سَمَا، ورَمَى».

حكم مضارعه قبل الاتصال بالضمائر:

النظر في المضارع يتبع حركة ما قبل الآخر؛ فإن كانت ضمة ـ وهذا لا يكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي[1] ـ صارت اللام واوًا[2]، نحو: «يَسْرُو، ويَدْعُو»، وإن كانت كسرة ـ ويكون ذلك في مضارع الثلاثي اليائي، وفي مضارع الرباعي كلِّه، وفي مضارع المبدوء بهمزة الوصل من الخماسي والسداسي ـ صارت اللام ياء[3]، نحو: «يَرْمِي، ويُعْطِي، ويَنْهوِي، ويَسْتَولِي»، وإن كانت الحركة فتحة ـ ويكون هذا في مضارع الثلاثي من بَابَيْ علم وفتح، وفي مضارع المبدوء بالتاء الزائدة من الخماسي ـ صارت ألفًا[4]، نحو: «يَرْضَى، ويَطْغَى، ويَتَوَلَّى، ويَتَزَكَّى».

---

(١) سواء أكان من باب «نصر ينصر» نحو: «دعا يدعو»، أم كان من باب «كرم يكرم» نحو: «سرو يسرو».

(٢) ساكنة في حالة الرفع لاستثقال الضمة على الواو، ومفتوحة في حالة النصب لخفة الفتحة، وتحذف في حالة الجزم.

(٣) وتأخذ ما أخذته الواو: من التسكين حال الرفع، والفتح حال النصب، والحذف حال الجزم.

(٤) ولا تظهر عليها حركة أصلاً؛ لتعذر أنواع الحركات كلها على الألف، وتحذف في حالة الجزم كأختيها.

• حكم الماضي عند الإسناد إلى الضمائر ونحوها:

إذا أُسند الماضي إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واوًا[١] أو ياء سلمتا؛ تقول: «سَرُوتُ، ورَضِيتُ»، وإن كانت اللام ألفًا قلبت ياء فيما زاد على الثلاثة، ورُدَّت إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعْطَيْتُ، واسْتَدْعَيْتُ»، وتقول: «غَزَوْتُ، ودَعَوْتُ، وسَمَوْتُ»، وتقول: «رَمَيْتُ، وكَنَيْتُ، وبَنَيْتُ».

وإذا اتصلت به تاء التأنيث: فإن كانت اللام واوًا أو ياء بقيتا وانفتحتا؛ تقول: «سَرُوَتْ، ورَضِيَتْ»، وإن كانت اللام ألفًا حُذفت[٢] في الثلاثي وغيره؛ تقول: «دَعَتْ، وسَمَتْ، وغَزَتْ، ورَمَتْ، وبَنَتْ، وكَنَتْ» وتقول: «أعْطَتْ، ووَالَتْ، واسْتَدْعَتْ».

وإذا أُسند الماضي إلى الضمير الساكن: فإن كان ذلك الضمير ألفَ الاثنين، بقي الفعل على حاله واويًّا أو يائيًّا؛ تقول: «سَرُوَا، ورَضِيَا».

وإن كانت لامه ألفًا قُلبت ياءً فيما عدا الثلاثي، ورُدَّتْ إلى أصلها في الثلاثي؛ تقول: «أعطَيَا، ونَادَيَا، ونَاجَيَا، واسْتَدْعَيَا»، وتقول: «غَزَوَا، ودَعَوَا، ورَمَيَا، وبَغَيَا»[٣]، وإن كان الضميرُ واو الجماعة حذفت لام الفعل: واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا، وبقي الحرف الذي قبل الألف مفتوحًا للإيذان بالحرف المحذوف، وَضُمَّ الحرفُ الذي قبل الواو والياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «أعْطَوْا، واسْتَدْعَوْا، ونَادَوْا، وغَزَوْا، ودَعَوْا، ورَمَوْا، وبَغَوْا»، وتقول: «سَرُوا، وبَذُوا، ورَضُوا، وبَقُوا» قال الله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]،

---

(١) النظر هنا إلى النطق لا إلى الكتابة، والمدار على حالة الفعل الراهنة لا على أصله، فمثلاً «رمى، وأعطى، واستدعى» تعتبر لاماتهن ألفًا لا ياء، ونحو: «رضي، ورجي، وجوي» تعتبر لاماتهن ياء، وإن كان أصلها الواو، وهكذا.

(٢) علة ذلك الحذف التخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأن أصل «رَمَت» مثلاً «رَمَيَت» ـ على مثال ضربت ـ وقعت الياء متحركة مفتوحًا ما قبلها فانقلبت ألفًا، فصار «رمات» فالتقى ساكنان: الألف وتاء التأنيث، فحُذفت الألف فرارًا من التقائهما.

(٣) لم تقلب هنا الواو والياء ألفًا مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما؛ لأن ما بعدهما ألف ساكنة، فلو انقلبت إحداهما ألفًا لالتقى ساكنان، فيلزم حينئذ حذف أحدهما، فيصير اللفظ «غزا» مثلاً، فيلتبس الواحد بالمثنى.

وقال: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧]، وقال: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [يونس: ٢٢]، وقال: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، وقال: ﴿فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤].

• حكم مضارعه عند الاتصال بالضمائر:

إذا أسند المضارع إلى نون النسوة: فإن كانت لامه واوًا أو ياء سلمتا؛ تقول: «النِّسوَةُ يَسْرُونَ، ويَدْعُونَ، ويَغْزُونَ»[1] وتقول: «النِّسوَة يرمِينَ، ويَسْرِينَ، ويُعطِينَ، ويَسْتَدْعِينَ، ويُنَادِين»[2] قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وإن كانت لامه ألفًا قُلبت ياء مطلقًا، نحو: «يَرْضَيْنَ، ويَخشَيْنَ، ويَتَزَكَّيْنَ، ويَتَداعَيْنَ، ويَتَنَاجَيْنَ».

وإسنادُه لألف الاثنين مثلُ إسناده إلى نون النسوة: تسلم فيه الواو والياء، وتنقلب الألف ياءً مطلقًا، إلا أن ما قبل نون النسوة ساكن، وما قبل ألف الاثنين مفتوح؛ تقول: «المحمدان يَسرُوَانِ، ويَدْعُوَانِ، ويَغزُوَانِ، ويَرْمِيَانِ، ويَسْرِيَانِ، ويُعطِيَانِ، ويَسْتَدعِيَانِ، ويُنَادِيَانِ، ويَرضَيَانِ، ويَخشَيَانِ، ويَتَزَكَّيَان، ويَتَدَاعَيَانِ، ويَتَنَاجَيَانِ».

وإذا أُسند المضارع إلى واو الجماعة حذفت لامه مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وضُمَّ ما قبل الواو من ذي الواو أو الياء لمناسبة واو الجماعة؛ تقول: «يَرْضَوْنَ، ويَخْشَونَ، ويَتَزَكَّوْنَ، ويَتَدَاعَوْنَ، ويَتَنَاجَوْنَ»، وتقول: «يَسْرُونَ، ويَدْعُون، ويَغْزُونَ[3]، ويَرْمُونَ، ويَسْرُونَ[4]، ويُعْطُونَ،

(١) يجب أن تتنبه إلى أن الواو في هذه الكلمات كالراء في «ينصرن» تمامًا؛ فهي لام الكلمة، بخلاف الواو في قولك: «الرجال يسرون» ونحوه مما يأتي قريبًا، فإنها واو الجماعة لا لام الكلمة.

(٢) الياء في نحو: «النساء يرمين» كالباء في «يضربن» تمامًا، فهي لام الكلمة، بخلاف الياء في نحو: «أنت يا زينب ترمين» فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة، على ما ستعرف.

(٣) قد نبهناك إلى الفرق بين هذه الكلمات، ونحو قولهم: «النساء يدعون» من أن الواو لام الكلمة في المسند إلى النون، وضمير جماعة الذكور في المسند إلى الواو، وهناك فرق آخر، وهو أن النون في نحو: «النساء يدعون» ضمير مرفوع المحل على أنه فاعل، فلا تسقط في نصب ولا جزم، بخلاف النون في نحو: «الرجال يدعون» فإنها علامة على رفع الفعل تزول بزواله. هذا، و«يسرون» في هذه المثل مضارع «سرو» من باب كرُم، ولامه واو.

(٤) «يسرون» في هذه المثل مضارع «سرى يسري» من السُّرَى، وهو السير ليلاً، ولامه ياء.

وَيَستَدْعُونَ، ويُنَادُونَ»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾ [الملك: ١٢]، وقال سبحانه: ﴿فَلَا تَتَنَٰجَوْاْ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾ [المجادلة: ٩]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ ٱلْحُجُرَٰتِ﴾ [الحجرات: ٤].

وإذا أُسند المضارع إلى ياء المؤنثة المخاطبة حذفت اللام مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياء، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف مفتوحًا للإيذان بنفس الحرف المحذوف، وكسر ما قبل الواو أو الياء لمناسبة ياء المخاطبة، تقول: «تَخْشَيْنَ يَا زَيْنَبُ، وتَرْضَيْنَ، وتَدْعِينَ، وتَعْلِينَ، وتَرْمِينَ، وتَبْنِينَ، وتُعطِينَ، وتَسترْضِينَ».

● **حكم إسناد الأمر إلى الضمائر:**

الأمر كالمضارع المجزوم، والأصل أن لام الناقص تُحذف في الأمر؛ لبناء الأمر على حذف حرف العلة، ولكنه عند الإسناد إلى الضمائر تعود إليه اللام[(١)].

ثم إذا أُسند لنون النسوة أو ألف الاثنين سلمت لامه إن كانت ياء أو واوًا، وقلبت ياء إن كانت ألفًا، تقول: «يَا نِسوةً اسْرُونَ، وادْعُونَ، واغْزُونَ، وارْمِينَ، واسْرِينَ، وأَعْطِينَ، واسْتَدْعِينَ، ونَادِينَ، وارْضَيْنَ، واخْشَيْنَ، وتَزَكَّيْنَ، وتَدَاعَيْنَ، وتَنَاجَيْنَ»، وتقول: «يَا مُحَمَّدَانِ اسْرُوَا، وادْعُوَا، واغْزُوَا، وارْمِيَا، واسْرِيَا، وأَعْطِيَا، واسْتَدْعِيَا، ونَادِيَا، وارْضَيَا، واخْشَيَا، وتَزَكَّيَا، وتَدَاعَيَا، وتَنَاجَيَا».

وإذا أُسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة حُذفت لامه مطلقًا ـ واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفًا ـ وبقي ما قبل الألف في الموضعين مفتوحًا، وكُسر ما عداه قبل ياء المخاطبة، وضُم قبل واو الجماعة، تقول: «ارْضَوْا، واخْشَوْا، وتَزَكَّوْا، واسْرُوا، وادْعُوا، واغْزُوا، وارْمُوا، وأَعْطُوا، واسْتَدْعُوا»، وتقول: «ارْضَيْ، واخْشَيْ، وتَزَكَّيْ، واسْرِي، وأَعْطِي، واسْتَدْعِي».

---

(١) أما مع الضمائر الساكنة فلأن بناءه قد صار على حذف النون، وأما مع نون النسوة فلأن بناءه حينئذ على السكون، وحرف العلة ساكن بطبعه.

الفصل السابع

في اللفيف المفروق وأحكامه

وهو ـ كما عرفت ـ **ما كانت فاؤه ولامه حَرفَيْنِ من أحرُفِ العلة.**

وتقع فاؤه واوًا في كلمات كثيرة، ولم نجد منه ما فاؤه ياء إلا قولهم: «يَدِيَ»[(١)].

وتكون لامه ياء: إما باقية على أصلها، وإما أن تنقلب ألفًا، ولا تكون لامه واوًا[(٢)].

فمثالُ ما أصلُ لامه الياء وقد انقلبت ألفًا: «وَحَى، ووَدَى، ووَشَى».

ومثالُ ما لامُه ياء باقية على حالها: «وَجِيَ، ووَرِيَ، ووَلِيَ».

ويجيء اللفيف المفروق على ثلاثة أوجُه؛ أحدها: مثال «ضَرَبَ يَضْرِبُ» نحو «وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، الثاني: مثال «عَلِمَ يَعْلَمُ» نحو: «وَجِيَ يَوْجَى»[(٣)]، الثالث: مثال «حَسِبَ يَحْسِبُ» نحو: «وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي»[(٣)].

● حكمه:

يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معامَلَة المثال، ومن جهة لامه معامَلَة الناقص.

---

(١) يدي ـ من باب رضي ـ أي: ذهبت يده ويبست، ويداه ـ من باب ضرب ـ أي أصاب يده، أو ضربها، ويداه ـ ومثله أيداه ـ أي: اتخذ عنده يدًا، وياداه مُياداةً: جازاه يدًا بيد على التعجيل، وأنشد الجوهري لبعض بني أسد:

يَدَيْتُ عَلَى ابنِ حَسْحَاسِ بنِ وَهْبٍ ... بِأَسْفَلِ ذِي الجِذَاةِ يَدَ الكَرِيمِ

(٢) في مادة «وزا» من «القاموس» تجد صاحبه قد وضع قبلها حرف الواو، فتغتر بهذا الصنيع، فتتوهم أن أصل الألف في هذا الفعل الواو، ولكن الأثبات من العلماء قد انتقدوا عليه ذلك، قال الشارح: كأنه اغتر بما في نسخ «الصحاح» من كتابة الوزا بالألف فحسب أنه واوي، وقد صرح غيره من الأئمة نقلاً عن البطليوسي أن الوزى يكتب بالياء، لأن الفاء واللام لا يكونان واوًا في حرف واحد، وقد كرهوا أن تكون العين واللام واوًا، ولهذا فإنهم يجيئون بما كانت العين واللام فيه واوين على باب «علم» ليتسنى لهم قلب اللام ياء، كما في نحو: «قوي» وشبهه، اهـ بإيضاح.

(٣) تتبعت مواد «القاموس» فلم أجد فيه ما ورد على هذين الوجهين سوى هذه الكلمات الثلاث، والعلة في ذلك قلة الأفعال التي وردت عليهما بوجه عام، فما بالك بالمعتل؟!

وعلى هذا تثبت فاؤه في المضارع والأمر إن كانت ياء مطلقًا، وكذا إن كانت واوًا والعين مفتوحة، تقول: «يَدَي يَيْدِي، وايْدِ»، وتقول: «وَجِيَ يَوْجَى، وَاوْجَ»[(١)].

وتُحذف فاؤه في المضارع من الثلاثي المجرد وفي الأمر إذا كانت واوًا والعين مكسورة ـ وذلك باب ضرب، وباب حسب ـ تقول: «وَعَى يَعِي، ووَنَى يَنِي، ووَهَى يَهِي»، وتقول: «وَلِيَ يَلِي، ووَرِيَ يَرِي».

وتُحذف لامه في المضارع المجزوم، وفي الأمر أيضًا، إلا إذا أُسند إلى نون النسوة أو ألف الاثنين، تقول: «النِّسوةُ لم يَعِين، ويَنِينَ، ويَهِينَ، ويَلِين، ويَوْجَيْنَ»، وتقول أيضًا: «يا نسوة عِينَ، ونِينَ، وهِينَ، ولِينَ، واوْجَيْنَ»[(١)]، وتقول عند الإسناد إلى ألف الاثنين: «المحمدان يَعِيَانِ، ويَنِيَانِ، ويَهِيَانِ، ويَلِيَانِ، ويَوْجَيَانِ»، وتُحذف نون الرفع في الجزم والنصب، وتقول أيضًا: «يا محمدان عِيَا، ونِيَا، وهِيَا، ولِيَا، وَاوجَيَا»[(١)].

فإذا أُسند أحدهما إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة[(٢)] أو إلى الضمير المستتر، حُذفت لامه: فإذا كان ـ مع هذا ـ مما تحذف فاؤه، صار الباقي من الفعل حرفًا واحدًا، وهو العين؛ فيجب ـ حينئذٍ ـ اجتلابُ هاء السكت في الأمر المسند للضمير المستتر عند الوقف، تقول: «قِهْ، لِهْ، عِهْ، فِهْ، نِهْ، دِهْ».

ويجوز لك الإتيان بهاء السكت في المضارع المجزوم المسند للضمير المستتر عند الوقف[(٣)]، تقول: «لم يَقِهْ، ولم يَلِهْ» إلخ، ويجوز أن تقول: «لم يَلِ ولم يَقِ» وَصلاً، ووَقفًا.

---

(١) إذا بدأت بهذا الفعل ونحوه قلبت واوه ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، تقول: إيج، كما تقول: إيجل.

(٢) وتراعي عند الإسناد لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ما كنت تراعيه في الناقص: من فتح ما قبل الألف المحذوفة في الموضعين، وضم ما قبل الواو والياء المحذوفتين عند الإسناد لواو الجماعة، وكسر ما قبلهما عند الإسناد لياء المخاطبة.

(٣) ضرورة الابتداء والوقف تستدعي أن تكون الكلمة على حرفين على الأقل: حرف متحرك يبتدأ به، وحرف ساكن يوقف عليه، فإذا صارت الكلمة بعد الإعلال على حرف واحد، اضطررت لاجتلاب الهاء لتقف عليها، ومن أجل هذا كان اجتلاب هذه الهاء مع فعل الأمر واجبًا؛ لصيرورته على حرف واحد، وكان مع المضارع المجزوم جائزًا؛ لأن حرف المضارعة يقع به الابتداء، وقد ذكر ابن عقيل في باب الوقف ـ تبعًا لعبارة ابن مالك في الألفية ـ أن اجتلاب هاء السكت مع المضارع المجزوم واجب كالأمر الباقي على حرف واحد، وهو خلاف المشهور من مذاهب النحاة، قال ابن هشام: «ومن خصائص الوقف اجتلاب =

الفصل الثامن

في اللفيف المقرون وأحكامه

وهو ـ كما سبق ـ **ما كانت عَينُه وَلَامُه حرفين من أحرُفِ العلة.**

وليس فيه ما عينه ياء ولامه واو أصلاً[(١)]، وليس فيه ما عينه ياء ولامه ياء إلا كلمتين، هما «حَيِيَ، وَعَيِيَ»، وليس فيه ما عينه واو ولامه واو باقية على حالها أصلاً[(٢)].

والموجود منه ـ بالاستقراء ـ الأنواعُ الخمسة الآتيةُ:

النوع الأول: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ألفًا، نحو: «حَوَى، وعَوَى، وَغَوَى، وَزَوَى، وَبَوَى»[(٣)].

= هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع؛ أحدها: الفعل المعتل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم نحو: «لم يغزه» و«لم يخشه» و«لم يرمه» ومنه ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩] أو لأجل البناء نحو: «اغزه» و«اخشه» و«ارمه» ومنه ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] والهاء في كل ذلك جائزة لا واجبة، إلا في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد، كالأمر من وعى، فإنك تقول: «عه» قال الناظم: وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: «لم يعه» وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على حرفين، نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء» اهـ.

(١) ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الواو في «الحيوان» غير مبدلة من الياء، وأنها أصل، ومذهب سيبويه والخليل أن هذه الواو منقلبة عن الياء، وأن أصله «حييان» فاستكرهوا توالي الياءين، قال أبو علي: «ما ذهب إليه أبو عثمان غير مرضي، وكأنهم استجازوا قلب الياء واوًا لغير علة ـ وإن كانت الواو أثقل من الياء ـ ليكون ذلك عوضًا للواو من كثرة دخول الياء وغلبتها عليها» اهـ.

(٢) توالي الواوين ثقيل مستكره جدًّا، ولهذا فإنهم لم يبقوا الواو إذا كانت لامًا وكانت العين مع ذلك واوًا، وعند الإسناد إلى الضمائر لم يعيدوا في اللفيف الثلاثي الألف المنقلبة عن الواو إلى أصلها كما يفعلون ذلك في الناقص في نحو: «دعوت وغزوت» بل يقلبون الألف ياء وإن كان أصلها الواو، فيقولون: «غويت، وحويت»، قال دريد بن الصمة:

وَمَا أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ ... غَوَيْتُ وإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

وستعرف قريبًا سر هذه المسألة.

(٣) اعتبر صاحب «القاموس» ـ ولم يخالفه الشارح ـ ألفات هذه الأمثلة الخمسة منقلبة عن واو، وعبارات الصرفيين تدل على أنهم يعتبرونها منقلبة عن الياء، لتصريحهم بأن كل ما كانت عينه واوًا يجب أن يكون على مثال «علم» لكي تنقلب لامه ياء؛ لثقل الواوين.

النوع الثاني: ما عينه واو ولامه واو قد انقلبت ياء، نحو: «غَوِيَ، وقَوِيَ، وجَوِيَ، وحَوِيَ، ولَوِيَ».

النوع الثالث: ما عينه واو ولامه ياء باقية على حالها، نحو: «دَوِيَ، وذَوِيَ، ورَوِيَ، وضَوِيَ، وهَوِيَ، وتَوِيَ، وصَوِيَ».

النوع الرابع: ما عينه واو ولامه ياء قد انقلبت ألفًا، نحو: «أوَى، ثَوَى، حَوَى، ذَوَى، رَوَى، شَوَى، صَوَى، ضَوَى، ظَوَى، كَوَى، لَوَى، نَوَى، هَوَى».

النوع الخامس: ما عينه ياء ولامه ياء باقية على حالها، وهو «حَيِيَ، وعَيِيَ».

ويجيء اللفيف المقرون الثلاثي على وجهين؛ الأول: مثالُ «ضَرَبَ يَضرِبُ» نحو: «عَوَى، وحَوَى» ونحو: «ذَوَى، ونَوَى»، والوجه الثاني: مثالُ «عَلِم يَعْلَمُ» نحو: «غَوِيَ، وقَوِيَ» ونحو: «عَيِيَ، ودَوِيَ».

- **حكمه:**

أما عينه، فلا يجوز فيها الإعلال بأي نوع من أنواعه ولو وُجِدَ السَّبَبُ المُوجِب للإعلال، بل تُعَامَلُ معاملة عين الصحيح؛ فتبقى على حالها[1].

وأما لامه، فتأخذ حكم لام الناقص بلا فرق[2]، فإن وُجِدَ ما يقتضي قَلْبَهَا ألفًا انقلبت

---

(١) لأنك لو أعللتها ـ على حسب ما يقتضيه سبب الإعلال ـ مع أن فيه حرف علة متعرضًا للإعلال وهو اللام ـ للزم اجتماع إعلالين في حرفين متجاورين في الكلمة الواحدة، وهو غير جائز، فوفروا العين، وأبقوها صحيحة ليتمكنوا من إعلال اللام، وإنما لم يعكسوا فيعلوا العين ويصححوا اللام ـ مع أن العين أسبق ـ لكون أواخر الكلمات هي محال التغيرات.

(٢) كان مقتضى هذه القاعدة أنك حين تريد إسناد الفعل الثلاثي من اللفيف المقرون الذي صارت لامه ألفًا إلى ضمائر الرفع المتحركة أو إلى ألف الاثنين، يجب عليك أن تردها إلى أصلها واوًا كانت أو ياء، لكنهم أجمعوا على أنك تقول في «غوى» مثلاً: «غويت، وغوين، وغويا» فإن كان صحيحًا ما ذهب إليه الصرفيون من أن أصل الألف في جميع اللفيف المقرون منقلبة عن الياء، وأن كل مقرون لامه واو وعينه واو كذلك يجب فيه تحويله إلى مثال «علم» ليتسنى قلب اللام ياء فرارًا من اجتماع الواوين ـ كانت هذه القاعدة صحيحة، وعلى مقتضى ما في «القاموس» وشرحه لا تتم القاعدة، إلا أن يدعى أنهم ردوا الألف واوًا أولاً كما تقتضيه قاعدة معاملة المقرون بمثل ما يعامل به الناقص، ثم قلبوا الواو ياء فرارًا من الواوين.

ألفًا، نحو: «طَوَى، وَلَوَى، وغَوَى، وعَوَى» ونحو: «يَهْوَى، ويَضْوَى، ويَقْوَى، ويَجْوَى»، وإن وُجدَ ما يقتضي سَلْبَ حركتها حذفت الحركة، نحو: «يَطْوِي، ويَهْوِي، ويَلْوِي، ويَنْوِي»، وإن وُجِدَ ما يقتضي حَذْفَ اللام حذفت كما في المضارع المجزوم مسندًا إلى الظاهر أو الضمير المستتر، وكما في الأمر المسند إلى الضمير المستتر، وكما في سائر الأنواع عند الإسناد إلى واو الجماعة[1] أو ياء المخاطبة، تقول: «لم يَطْوِ محمدٌ، ولم يَلْوِ، واطْوِيَا يا محمدان، والْوِيَا» وتقول: «المحمدون طَوَوْا ولَوَوا، وهم يَطْوُونَ ويَلْوُونَ، واطْوُوا والْوُوا، وأنْتِ يَا زَيْنَبُ تَطْوِينَ وتَلْوِينَ، واطْوِي، والْوِي»، وإن لم توجد علة تقتضي شيئًا من هذا بقيت اللام بحالها، كما في «حَيَّ وعَيَّ»[2].

---

(١) تُحذف اللام عند الإسناد إلى أحدهما تخلصًا من التقاء الساكنين؛ فمثلاً: أصل «يلوون»: «يلويون» على مثال يضربون، فاستُثقلت الضمة على الياء فحُذفت، فالتقى ساكنان، فحُذفت الياء، ثم قلبت كسرة العين ضمة لمناسبة واو الجماعة.

(٢) يجوز في هاتين الكلمتين إدغام العين في اللام؛ لأنهما مثلان متجاوران في كلمة وثانيهما متحرك لزومًا، ويجوز فيهما الفك، وهو الأكثر؛ إذ الإدغام في الماضي يستدعي الإدغام في المضارع، ويلزم على الإدغام في المضارع وقوع ياء مضمومة في الآخر، وهو مرفوض عندهم، ولهذه العلة نفسها لم يعلُّوا عينه بقلبها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، وعلى الإدغام جاء قول عبيد بن الأبرص:

عَيُّوا بأمرِهِمُ كَمَا ... عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الحَمَامَهْ

وقول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا ... عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بالرَّبْعِ مِن أحَدِ

الباب الثالث

في اشتقاق صيغتي المضارع والأمر

وفيه فصلان:

الفصل الأول: في أحكام عامة.

الفصل الثاني: في أحكام تخص بعض الأنواع.

الفصل الأول

في الأحكام العامة

تُشْتَقُّ صيغة المضارع من الماضي بزيادة حرف من أحرف المضارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك: «نأتي» أو «أنيت» أو «نأيت».

ثم إن كان الماضي على أربعة أحرف ـ سواء أكان كلهنَّ أصولاً نحو: دَحْرَجَ، أم كان بعضهن زائدًا نحو: قَدَّم وأكْرَمَ وقَاتَلَ ـ وجب أن يكون حرفُ المضارعة مضمومًا، تقول: «يُدَحْرِجُ، ويُقَدِّمُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف نحو: ضَرَبَ، ونَصَرَ، وعَلِمَ، أو على خمسة نحو: تَدَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، أو على ستة نحو: استَغْفَر واقعَنْدَدَ، وجب أن يكون حرفُ المضارعة مفتوحًا، تقول: «يَضرِبُ، يَنْصُرُ، يَعْلَم، يَتَعَلَّمُ، يَتَدَحْرَجُ، يَنْطَلِقُ، يَسْتَغفِرُ، يَقْعَنْدِدُ».

وحركة الحرف الذي قبل الآخر هي الكسرة في مُضارع الرباعي؛ نحو: «يُكرِمُ، ويُقَدِّمُ، ويُقَاتِلُ، ويُدَحْرِجُ»، وكذا في مضارع الخماسي والسداسي إذا كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل، نحو: انطَلَقَ واجتَمَعَ واستَخْرَجَ؛ تقول في المضارع منهن: «يَنطَلِقُ، ويَجْتَمِعُ، ويَستَخْرِجُ»، فإن كان ماضي الخماسي مبدوءًا بتاء زائدة نحو: «تَقَدَّمَ، وتَقَاتَلَ، وتَدَحرَجَ»

فما قبل الآخر في مضارعه مفتوحٌ، تقول: «يَتَقَدَّمُ، ويَتَقَاتَلُ، ويَتَدَحْرَجُ»، فأما ما قبل الآخر من مضارع الثلاثي فمفتوح أو مضموم أو مكسور، وطريقُ معرفةِ ذلك فيه السماعُ[1] من أفواه العارفين أو النقلُ عن المعاجم الموثوق بصحتها.

ويُؤخذ الأمر من المضارع بعد حذف حرف المضارعة من أوله، ثم إن كان ما بعد حرف المضارعة متحركًا، نحو: يتَعلَّمُ، ويَتشَاوَرُ، ويَصُومُ، وَيَبِيعُ، تَركْتَ الباقيَ على حاله، إلا أنك تحذف عينَ الأجوفِ للتخلص من التقاء الساكنين؛ فتقول: تَعَلَّم، وتَشَارَكْ، وَصُمْ، وَبِعْ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، نحو: يَكْتُبُ، ويَعْلَمُ، ويَضرِبُ، ويَجتَمِعُ، ويَنْصَرِفُ، ويَستَغْفِرُ، اجتلَبْتَ همزةَ وصلٍ للتوصل إلى النطق بالساكن، وهذه الهمزة يجب كسرها، إلا في أمر الثلاثي الذي تكون عين مضارعه مضمومة أصالة؛ فتقول: «اكتُبْ، اعْلَمْ، اضْرِبْ، اجتَمِعْ، انْصَرِفْ، استَغْفِرْ».

الفصل الثاني

في أحكام تخص بعض الأنواع[2]

أولاً: المضارع والأمر من «رأى» تُحذف همزتهما ـ وهي عين الفعل ـ تقول: «يرَى البصيرُ ما لا يرى الأعشى، ورَهْ»، وتُحذف الهمزة من «أخَذ، وأكَل، وسَأل» في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ، قال الله تعالى: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وفي الحديث: «**مُرُوا أبا بكر فليُصَلِّ بالناس**»، فإن سُبق واحد منها بحرف عطف جاز الأمران: حذف الهمزة، وبقاؤها، تقول: «التفتْ لما يعنيك وخُذْ في شأن نفسك» وإن شئت قلت: «وأْخُذْ في شأن نفسك» قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ

---

(١) ولذلك قواعد تجري في أكثره، وقد ذكرنا لك بعضها في الفصل الثالث من الباب الأول، وأشبعنا القول فيها في كتابنا «دروس التصريف».

(٢) ستجد في هذا الفصل تكريرًا لما ذكر في الفصول الثمانية من الباب الثاني، إذ المقصود هنا ضم المتماثلات بعضها إلى جوار بعض.

بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]، وقال سبحانه: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف: ١٩٩][(١)].

ثانيًا: ماضي المضعف الثلاثي ومضارعه غير المجزوم بالسكون يجب فيهما الإدغام، إلا أن يتصل بهما ضمير رفع متحرك، تقول: شَدَّ يَشُدُّ، ومَدَّ يَمُدُّ، وفَرَّ يَفِرُّ؛ فإن اتصل بهما ضمير رفع متحرك كنون النسوة وجب الفك؛ تقول: الفاطمات شَدَدْنَ ويَشْدُدْنَ، ومَدَدْنَ ويَمْدُدْنَ، وفَرَرْنَ ويَفرِرْنَ، وأما الأمر والمضارع المجزوم بالسكون، فيجوز فيهما الفك والإدغام؛ تقول: اشْدُدْ ولا تَشْدُدْ، وإن شئت قلت: شُدَّ، ولا تَشُدَّ.

ثالثًا: يجب حذف فاء المثال الثلاثي من مضارعه وأمره بشرطين؛ الأول: أن تكون الفاء واوًا، والثاني: أن يكون المضارع مكسور العين، تخلصًا من وقوع الواو بين عدوتيها: الياء المفتوحة[(٢)] والكسرة، تقول في مضارع «وعَدَ، ووَرِثَ» وأمرهما: «يَعِدُ، ويَرِثُ، وعِدْ، ورِثْ».

رابعًا: تحذف عين الأجوف من مضارعه المجزوم بالسكون، ومن أمره المبني على السكون، تقول في «قَال، وبَاعَ، وخافَ»: «لم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، ولم يَخَفْ، وقُلْ، وبِعْ، وخَفْ»، فإن كان المضارع مجزومًا بحذف النون أو كان الأمر مبنيًّا على حذف النون، لم تُحذف عين الأجوف، تقول: «لم يَقُولوا، ولم يبيعوا، ولم يخافوا» وتقول: «قُولُوا، وقُولَا، وقُولِي، وبِيعُوا، وبِيعَا، وبِيعي، وخَافُوا، وخَافَا، وخَافِي».

وكذلك تحذف عين الأجوف من الماضي والمضارع والأمر إذا اتصل بأحدهما الضمير المتحرك، نحو: «الفاطمات قُلْنَ، وبِعْنَ، وخَفْنَ، ويَقُلْنَ، ويَبِعْنَ، ويَخَفْنَ»، وتقول: «يا فاطمات قُلْنَ خيرًا، وبِعْنَ الدنيا، وخَفْنَ الله»[(٣)].

---

(١) انظر مباحث المهموز.

(٢) هذا ظاهر في المضارع المبدوء بالياء، إلا أنهم أجروا المضارع المبدوء بغير الياء والأمر على سننه؛ لأن من عاداتهم أن يحملوا الشيء على نظيره، كما قد يحملونه على ضده.

(٣) أنت ترى أن صيغة ماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة مثل صيغة أمره المسند إليها، والفرق بينهما يتبين بالقرائن، فأنت خبير بأن الماضي خبر، وأن الأمر إنشاء.

خامسًا: تُحذف لام الناقص واللفيف المقرون من مضارعه المجزوم وأمره؛ تقول في مضارع «خَشِيَ، ورَضِيَ، وسَرُوَ، ورَمَى، وطَوَى»: «لم يَخْشَ، ولم يَرْضَ، ولم يَسْرُ، ولم يَرْمِ، ولم يَطْوِ»، وكذا: «اخشَ، وارْضَ، واسْرُ، واغْزُ، وارْمِ، واطْوِ».

سادسًا: يعامل اللفيف المفروق من جهة فائه معامَلَةَ المثال، ومن جهة لامه معاملَةَ الناقص؛ فيبقى أمره على حرف واحد، فيجب إلحاق هاء السكت به، تقول في الأمر من «وَقَى، وَوَفَى، ووَنَى، ووَدَى، ووَلِي، ووَعَى»: «قِهْ، وفِهْ، ونِهْ، وَدِهْ، ولِهْ، وعِهْ».

سابعًا: تحذف الهمزة الزائدة من مضارع الفعل الذي على زنة أَفْعَلَ، نحو: «أكْرَمَ، وأبْقَى، وأوْعَدَ»، ومن أمره، ومِن اسمي الفاعل والمفعول منه؛ تقول: «يُكرِمُ، ويُبقِي، ويُوعِدُ»، وتقول: «أكْرِمْ، وأبْقِ، وأوْعِدْ»، وتقول: «هو مُكْرِمٌ، ومُبْقٍ، ومُوعِدٌ، وهو مُكْرَمٌ، ومُبْقًى، ومُوعَدٌ».

والأصلُ في هذا الحذف المضارعُ المبدوءُ بهمزة المضارعة، ثم حُمِل عليه بقية صِيَغ المضارع، وفعلُ الأمر، واسمُ الفاعل، واسم المفعول.

وإنما كان الأصلُ هو الفعل المضارع المبدوء بهمزة المضارعة لأنه يجتمع فيه لو بقي على الأصل همزتان متحركتان في أول الكلمة، فكان يقال: «أُأَكرم» وقياسُ نظائر ذلك أن تقلب ثانيةُ الهمزتين واوًا طلبًا للتخفيف، ولكنهم حذفوا في هذا الموضع وحده ثانية الهمزتين.

وقد ورد شاذًّا[1] قول الشاعر:

فَــإِنَّــهُ أهــلٌ لأَن يُــؤَكْــرَمَــا

وقول الراجز:

وَصَــالِــيَــاتٍ كَــكَــمَــا يُــؤَثْــفَــيْــنْ

(١) شذوذه من جهة الاستعمال، لا من جهة القياس.



الباب الرابع

في تصريف الفعل بأنواعه الثلاثة مع الضمائر

يتصرف الماضي ـ باعتبار اتصال ضمائر الرفع ـ إلى ثَلاثَةَ عَشَرَ وَجهًا: اثنان للمتكلم، وهما: نَصَرْتُ، نَصَرْنَا[(١)]، وخمسة للمخاطب، وهي: نَصَرْتَ، نَصَرْتِ، نَصَرْتُما، نَصَرْتُمْ، نَصَرْتُنَّ[(٢)]، وستة للغائب، وهي: نَصَرَ، نَصَرَتْ، نَصَرَا، نَصَرَتَا، نَصَرُوا، نَصَرْنَ[(٣)].

وللمضارع في تصاريفه ثلاثةَ عشر وَجهًا أيضًا: اثنان للمتكلم، وهما: أَنْصُرُ ونَنْصُرُ، وخمسة للمخاطب، وهي: تَنْصُرُ، تَنْصُرِينَ، تَنْصُرَانِ، تَنْصُرُونَ، تَنْصُرْنَ، وستة للغائب، وهي: يَنْصُرُ مُحَمَّدٌ، تَنْصُرُ هِنْدٌ، يَنْصُرَانِ، تَنْصُرَانِ، يَنْصُرُونَ، يَنْصُرْنَ[(٤)].

وللأمر من هذه التصاريف خمسة أوجه لا غير، وهي: انْصُرْ، انْصُرِي، انْصُرَا، انْصُروا، انْصُرْنَ، وذلك لأنه لا يكون إلا للمخاطب[(٥)].

---

(١) أولهما للمتكلم وحده، وثانيهما له إذا أراد تعظيم نفسه أو كان معه غيره.

(٢) الأول للمخاطب المذكر، والثاني للمخاطبة المؤنثة، والثالث للاثنين المخاطبين مطلقًا، أي: مذكرين كانا أو مؤنثين، والرابع لجمع الذكور المخاطبين، والخامس لجمع الإناث المخاطبات.

(٣) الأول للغائب المذكر، والثاني للغائبة المؤنثة، والثالث للاثنين الغائبين، والرابع للاثنتين الغائبتين، والخامس لجمع الذكور الغائبين، والسادس لجمع الإناث الغائبات.

(٤) وتفصيل المراد بها كما ذكرناه في الماضي.

(٥) وتفصيل المراد بها كما في المخاطب بالمضارع والماضي.



الباب الخامس

في تقسيم الفعل إلى مؤكد، وغير مؤكد

وفيه فصلان

الفصل الأول

في بيان ما يجوز تأكيده، وما يجب، وما يمتنع

والأصلُ أنك تُوَجِّهُ كلامَكَ إلى المخاطَبِ لِتُبَيِّنَ له ما في نفسك: خبَرًا كان أو طلبًا، وقد تَعْرِضُ لك حالٌ تستدعي أن تبرز ما يتلجلج في صدرك على صورة التأكيد؛ لتفيد الكلامَ قوة لا تكون له إذا ذَكَرتَهُ على غير صورة التوكيد، وقد تَكَفَّل علم المعاني ببيان هذه الحالات؛ فليس من شأننا أن نتعرض لبيانها، كما أننا لا نتعرض هنا لما تُؤَكَّدُ به الجملُ الاسمِيَّة.

وفي اللغة العربية لتوكيد الفعل نونان(١):

إحداهما: نون مشددة، كالواقعة في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا﴾ [إبراهيم: ١٢].

والثانية: نون ساكنة، مثل الواقعة في قول النابغة الجَعْدِي:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثأرْ بِأعرَاضِ قَوْمِهِ ... فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأثأرَا

(١) لهذين النونين تأثير في لفظ الفعل، وتأثير في معناه: أما تأثيرهما في لفظه؛ فلأنهم يخرجانه من الإعراب إلى البناء إذا اتصلا به لفظًا وتقديرًا، وأما تأثيرهما في معناه؛ فلأن كلًّا منهما يخلص الفعل المضارع للاستقبال ويمحضه له، وقد كان قبلهما يحتمل الاستقبال كما يحتمل الحال. وبين النونين فرق؛ فإن الشديدة أقوى دلالة على التأكيد من الخفيفة؛ لأن تكرير النون قد جعل بمنزلة تكرير التأكيد، فإن قلت: «اضربن» بضم الباء وبنون خفيفة، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم»، فإذا قلت: «اضربن» بضم الباء وتشديد النون، فكأنك قد قلت: «اضربوا كلكم أجمعون».
وقد اختلف العلماء في هذين النونين على ثلاثة مذاهب: أحدها: أن الخفيفة أصل لبساطتها، والشديدة فرع عنها. الثاني: عكس هذا الرأي. الثالث: أن كلًّا منهما أصل قائم بنفسه، وإليه نذهب.

وقد اجتمعتا في قوله تعالت كلمته: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وليس كلُّ فعلٍ يجوز تأكيده، بل الأفعالُ في جَوَازِ التأكيد وعدمه على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما لا يجوز تأكيده أصلاً، وهو الماضي؛ لأن معناه لا يتفق مع ما تدل عليه النون من الاستقبال.

النوع الثاني: ما يجوز تأكيده دائمًا، وهو الأمر، وذلك لأنه للاستقبال البتة.

النوع الثالث: ما يجوز تأكيده أحيانًا، ولا يجوز تأكيده أحيانًا أخرى، وهو المضارع.

والأحيانُ التي يجوز فيها تأكيده هي[(١)]:

أولاً: أن يقع شرطًا بعد «إنْ» الشرطية المُدغَمةِ في «ما» الزائدة المؤكدة، نحو: «إما تَجتَهِدَنَّ فأبشر بحسن النتيجة»، وقال الله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، وقال: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، وقال: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ثانيًا: أن يكون واقعًا بعد أداة طلب، نحو: «لَتجتهِدَنَّ، ولا تَغفُلَنَّ، وهل تَفعَلَنَّ الخير؟ وليتك تُبصِرَنَّ العواقب، وازرع المعروف لَعَلَّكَ تَجْنِيَنَّ ثوابه، وألا تُقبِلَنَّ على ما ينفعك، وهَلّا تَعُودَنَّ صديقك المريض»، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢].

ثالثًا: أن يكون مَنفِيًّا بلا، نحو: «لَا يَلعَبَنَّ الكَسُول وهو يظن في اللعب خَيرًا»، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥].

وتوكيده في الحالة الأولى أكثر من توكيده فيما بعدها[(٢)]، وتوكيده في الثانية أكثر من توكيده في الثالثة.

وقد تَعْرِضُ له حَالَةٌ توجب تأكيده بحيث لا يسوغ المجيء به غير مؤكد، وذلك ـ بعد كونه مستقبلاً ـ إذا كان مُثبتًا، جوابًا لقسم، غير مفصول من لامه بفاصل، نحو: «والله لَيَنْجَحَنَّ المجتهد، ولَيَنْدَمَنَّ الكسول»، وقال الله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

---

(١) الجامع لهذه المسائل كلها دلالته على الاستقبال فيها، وإنما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالته على الاستقبال؛ لأنه لا يستطيع معرفتها كل أحد.

(٢) حتى ذهب المبرد إلى أنه لا يجوز أن تسقط فيها نون التوكيد إلا في ضرورة الشعر.

فإذا لم يكن مستقبلاً، أو لم يكن مثبتًا، أو كان مفصولاً من اللام بفاصل، امتنع توكيده، قال الله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥](١)، وقال جل شأنه: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١](٢)، وقال: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥]، وقال: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨].

الفصل الثاني

في أحكام آخر الفعل المؤكد

الفعل الذي تريد تأكيدَهُ إما أن يكون صحيحَ الآخِرِ، وذلك يشمل: السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، وإما أن يكون معتل الآخر، وهو يشمل: الناقص واللفيف بنوعيه، ثم المعتل إما أن يكون معتلًا بالألف، أو بالواو، أو بالياء.

وعلى أية حال، فإما أن يكون مسندًا إلى الواحد ـ ظاهرًا أو مستترًا ـ أو إلى ياء الواحدة، أو ألف الاثنين، أو الاثنتين، أو واو جمع الذكور، أو نون جمع النسوة.

فإن كان الفعلُ مسندًا إلى الواحد ـ ظاهرًا كان أو مستترًا ـ بُني آخرُهُ على الفتح، صحيحًا كان آخر الفعل أو معتلًا، ولزمك أن تردَّ إليه لامَهُ إن كانت قد حذفت، كما في الأمر من الناقص واللفيف والمضارع المجزوم منهما، وأن تردَّ إليه عينه إن كانت قد حذفت أيضًا، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفًا لزمك أن تقلبها ياء مطلقًا لتقبل الفتحة، تقول: «لَتجتهدَنَّ يا عليُّ، ولَتدعُونَّ إلى الخير، ولَتَطوِيَنَّ ذِكرَ الشَّرّ، ولَترضَيَنَّ بما قسم الله لك، ولَتقولَنَّ الحقَّ وإن كان مرًّا» وتقول: «اجتَهِدَنَّ، وادْعُوَنَّ، واطْوِيَنَّ، وارْضَيَنَّ، وقُولَنَّ».

---

(١) إذ التقدير «لا تفتأ» لأن «فتئ» من الأفعال التي يلزم أن تُسبق بالنفي أو شبهه.

(٢) في قراءة ابن كثير.

وإن كان الفعل مُسندًا إلى الألف[(١)] حذفت نون الرفع إن كان مرفوعًا[(٢)]، وكسرت نون التوكيد، تقول: «لِتَجْتَهِدَانِّ، ولْتَدْعُوَانِّ، ولْتَطْوِيَانِّ، وَلْتَرْضَيَانِّ، ولْتَقُولَانِّ، وَاجتهدَانِّ، وَادعُوَانِّ، وَاطْوِيَانِّ، وَارضَيَانِّ، وَقُولانِّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى الواو حذفت نون الرفع[(٣)] أيضًا إن كان مرفوعًا، ثم إن كان الفعل صحيح الآخر، حَذَفتَ واو الجماعة[(٤)] وأبقيت ضم ما قبلها[(٥)]؛ تقول: «لَتَجتهدُنَّ، واجتهدُنَّ»، وإن كان الفعل معتلَّ الآخر حَذَفْتَ آخر الفعل مطلقًا، ثم إن كان اعتلاله بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحًا ما قبلها[(٦)] وضممت الواو، تقول: «لَتَرْضَوُنَّ، وارْضَوُنَّ»، وإن كان الفعلُ معتلَّ الآخِرِ بالواو أو الياء حذفت مع حذف آخره واو الجماعة، وضممت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعُنَّ، ولتطوُنَّ، وادْعُنَّ، واطْوُنَّ».

وإن كان الفعل مسندًا إلى ياء المخاطبة حذفت نون الرفع أيضًا إن كان مرفوعًا.

---

(١) لا تنس أن المسند إلى ألف الاثنين إن كان مضعفًا وجب فيه الإدغام، فتقول فيه مؤكدًا: «غُضَّانِّ»، وإن كان أجوف لم تحذف عينه، وإن كان ناقصًا أو لفيفًا لم تحذف لامه، وإنما تنقلب ـ إذا كانت ألفًا ـ ياء، في المضارع والأمر مطلقًا.

(٢) العلة في حذف نون الرفع كراهة اجتماع الأمثال، إذ أصل «لتجتهدان» مثلاً «لتجتهدانن» بنون الرفع ونون التوكيد الثقيلة، فحذفوا نون الرفع لما ذكرنا.

(٣) بعد حذف نون الرفع كانت نون التوكيد مفتوحة لأن أصلها كذلك، فكسروها مخافة الالتباس عند السامع بين الفعل المسند إلى الواحد والفعل المسند إلى الاثنين، لأن الألف ليس لها في النطق سوى ما قد يظن مدًّا للصوت، وتشبيهًا لنون التوكيد بنون الرفع المحذوفة. واعلم أن المسند للألف يتعين توكيده بالنون الثقيلة، لأن الألف ساكنة والنون الخفيفة ساكنة، ولا يجوز التقاء الساكنين، أما مع الثقيلة ـ فلما كان أول الساكنين حرف مد، مع أن الثاني حرف مدغم في مثله ـ اغتفر فيه التقاء الساكنين.

(٤) إنما حذفت واو الجماعة للتخلص من التقاء الساكنين: واو الجماعة، ونون التوكيد، مع أنه لا التباس بالحذف؛ لضم ما قبل الواو، بخلاف المسند للاثنين؛ فإنه لو حذفت الألف لالتبس بالمسند إلى الواحد للفتحة.

(٥) فرقًا بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجمع، وللدلالة على المحذوف وهو الواو.

(٦) أما بقاء واو الجماعة هنا فلأن حذفها موقع في الالتباس؛ إذ لو حذفتها وفتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو حذفتها وكسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو حذفتها وضممته لالتبس ذو الألف بغيره، وأما فتح ما قبلها فللدلالة على أن آخر الفعل كان ألفًا، وأما تحريك الواو فللتخلص من التقاء الساكنين.

ثم إن كان الفعلُ صحيح الآخر حَذَفْتَ ياء المخاطبة وأبقَيْتَ كَسْرَ ما قبلها[(١)]؛ تقول: «لَتَجتهدِنَّ يا فاطمة، واجتهدِنَّ»، وإن كان الفعل معتل الآخِرِ حَذَفتَ آخرَ الفعلِ مطلقًا، ثم إن كان اعتلالُه بالألف أبقَيْتَ ياء المخاطبة مفتوحًا ما قبلها وكسرت الياء[(٢)]؛ تقول: «لَتَرْضَيِنَّ، وارْضَيِنَّ»، وإن كان الفعل معتلَّ الآخر بالواو أو الياء، حَذَفْتَ مع آخره ياء المخاطبة وكسرت ما قبلها، تقول: «لِتَدْعِنَّ، ولْتَطْوِنَّ، وادْعِنَّ، واطْوِنَّ».

وإن كان الفعل[(٣)] مسندًا إلى نون جماعة الإناث جئت بألف فارقة[(٤)] بين النونين: نون النسوة، ونون التوكيد الثقيلة، وكسرتَ نونَ التوكيد، تقول: «لِتَكْتُبْنَانِّ، واكْتُبْنَانِّ، ولْتَرْضَيْنَانِّ، وَارضَيْنَانِّ، ولْتَدْعُونانِّ، وَادْعُونَانِّ، ولْتَطْوِينَانِّ، وَاطْوِينَانِّ».

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم

* * * *

وقد تم ما أردنا أن نذيل به شرح بهاء الدين ابن عقيل على الألفية من أحكام الأفعال وأنواعها على وجه التفصيل، من غير ذكر للخلافات إلا في القليل النادر، وقد علَّلنا للمسائل في هوامش هذه الزيادة تعليلات قريبة واضحة.

والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد نبي المرحمة، وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) التعليل لهذا لا يعسر عليك بعد ما ذكرناه في واو الجماعة.

(٢) تعرف علة ذلك بالقياس على ما قدمناه في الإسناد للواو.

(٣) لا تنس أن الفعل المسند لنون الإناث إن كان مضعفًا وجب فيه الفك، وإن كان أجوف حذفت عينه، ولا يحذف من الناقص واللفيف شيء، ويسكن آخر كل فعل أسند إليها.

(٤) كراهية توالي الأمثال، ولم تُحذف نون النسوة لأنها اسم، بخلاف نون الرفع، ولأنها لو حُذفت لما بقي في الكلمة ما يدل عليها، وأيضًا يلتبس الفعل مع حذفها بغيره على أية صورة جعلت آخر الفعل، إذ لو فتحت آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحد، ولو كسرته لالتبس بالمسند إلى الواحدة، ولو ضممته لالتبس بالمسند إلى جمع الذكور، وتسكينه غير ممكن لسكون نون التوكيد.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم، وأعز وأكرم، والحمد لله أولاً وآخرًا،

وصلاته وسلامه على ختام المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.